جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

دور المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني

دراسة اثنوغرافية لدار المقاولاتية جامعة الجلفة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطالبات:

- بن شيح حنان
- حريزي ايمان

تحت إشراف :

أ.د/ بلبول نصيرة

السنة الجامعية :

2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشّكر والتقدير إلى المشرفة الدكتورة بلبول نصيرة بتفضلها وتكرّمها بقبولها الإشراف على رسالتنا ، ولم تبخل علينا بشيء.

وأتقدم بجزيل الشّكر كذلك لأعضاء المناقشة على تفضلهم بقبول رسالتنا.

والشّكر موصول إلى من كان له أثر كبير في أن ترى هذه الرّسالة النّور وأن تصل إلى ما وصلنا .

الإهـــــداء

للنّجاح أناس يقدرون معناه *******وللإبداع أناس يحصدونه

.بداية أحمد الله على توفيقه لي وصلاة وسلام على الحبيب المصطفى صل الله عله وسلم إلى التي حملتني وهنا على وهن وفصالي في عامين ، أمي الغالية التي وإن أهديتها الدّنيا ما وفّيت من حقّها شيء،

رضا الله في رضاها وكلّ مسيرتي في النجاح دعاؤها حفظها الله و الى الشخص الذي مسك بيدي بقوة منذ صغري و قدوتي الأولى و نبراس الذي ينير دربي إلى من علمني ان اصمد امام أمواج البحر الثائرة الى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به إليك يا من أفديك بروحي الى حبيبي ابي العزيز و الغالي خليفة

بكل الحب والوفاء أتقدم بكلمة حب وتقدير وتحية ووفاء وإخلاص إلى إخوتي وأخواتي واخي عمر رحمه الله

ومن قلب ملؤه الحب والحنان أهدي ثمرة

هذا العمل إلى أولاد أختي اميرة ومحم

الى كل أحبابي أهدي هذا العمل الى من كانوا معي منذ انطلاقة هذا العمل بتقديم المساعدة والنّصائح الدّكتورة بلبول نصيرة والدكتور قاسم حفظهما لله

بن شيع حنان

الإهـــــداء

بَسِمَ آللَهّ آلَرحَمَنِ آلَرحَيَمَ والحمدلله الذي أنار طريقي وكان لي خير عون أهدي هذا العمل المتواضع إلى :إلى اليّد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق ورسمت المستقبل بخطوط من الأمل والثقة، إلى الذي لاتفيه كلمات الشكر والعرفان إلى مثالي الأعلى وقدوتي في الحياة *أبَـــيَ الحبيب أطال الله عمره وألبسه ثوب الصحة والعافية ..إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسرّ الوجود إليك أمَـــيَ آلَغُآلَيَةّ .إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخوتي (موسى، زهرة، مفيدة، حكيم، وهيبه (إلى افراد عائلتي الثانية جدي مصطفى و احمد وجدتي خيرة و زهرة وإلى روح جدي الطاهرة(لمين رحمه الله (إلى صديقاتي الغاليات (خديجة، فاطمة الزهراء، عائشة، حنان (والى من وسعهم قلبـــي ولم يسعهم قلمـــي..

حرزي ايمان

الفهرس

الشكر والعرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ

الإطار النظري

الفصل الاول : الاطار المنهجي

تمهيد	04
–أولا: أسباب اختيار الموضوع	05
- ثانيا : تحديد الإشكالية	07
- ثالثا : فرضيات الدراسة	10
- رابعا : أهمية الدراسة	10
- خامسا: أهداف الدراسة	12
- سادسا : منهج وأدوات البحث	13
- سابعا: صعوبات الدراسة	13
- ثامنا : المقاربة النظرية للدراسة	14
- تاسعا : تحديد مفاهيم الدراسة	15
خلاصة الفصل	22

الفصل الثاني: ماهية حاضنات الاعمال	
تمهيد	24
1. نشأة حاضنات الأعمال	25
2. مفهوم حاضنات الأعمال	25
3. أهداف حاضنات الأعمال وأهميتها	26
4. أهمية حاضنات الأعمال	29
5. أنواع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات	30
6. دور حاضنات الأعمال	32
7. تعداد المؤسسات واهميتها في الجزائر	33
8. مشاكل وصعوبات المؤسسات والتحديات التي تواجهها	36
9. دور حاضنات الأعمال في تنمية قطاع المؤسسات	39
خلاصة	42
الفصل الثالث: التنمية ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني	
تمهيد	44
1. مفهوم التنمية	45
2. أنواع التنمية	47
3. أسباب التنمية	49
4. أهداف التنمية	50
5. التنمية الاقتصادية في الجزائر	52
6. المخططات الخماسية في الجزائر	54
خلاصة	61
الإطار التحليلي	
الفصل الرابع: دار المقولاتية بجامعة الجلفة	
تمهيد	64
1. نشأة وتطور المقولاتية في الجزائر	65
2. دور المقولاتية في تحقيق التنمية	68

3. مساهمة المقولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي	69
4. نشأة وتعريف دار المقولاتية	72
5. مهام دار المقولاتية	76
6. دور دار المقاولاتية	77
7. برنامج وأنشطة دار المقولاتية	78
8. أهداف دار المقولاتية	83
9. أهمية وضرورة دار المقولاتية	83
الفصل الخامس: الدراسات السابقة	
1. –الدراسة الأولى	86
2. الدراسة الثانية	87
3. الدراسة الثالثة	89
4. –الدراسة الرابعة	91
5. –نقد وتقييم الدراسات	92
6. –مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة	94
خلاصة الفصل الميداني	96
الخاتمة	94
قائمة المصادر والمراجع	99

قائمة الجداول

الجدول رقم 01 : عدد المؤسسات	34
الجدول رقم 02: أهم قطاعات النشاط	34
الجدول رقم03: توزيع المؤسسات حسب فروع النشاط	35
الجدول رقم04:تطور مناصب الشغل في المقاولاتية	68
الجدول رقم (05) :عدد مناصب الشغل التي توفرها المقاولاتية خلال الفترة 2010-2016	69
االجدول(06) : تطور الميزان التجاري الجزائري (2010/2011)	70
الجدول رقم 07 :عملية تنظيم المشاريع والعمل من دار المقاولاتية	75
الجدول رقم 08 :مخطط عمل دار المقاولاتية للموسمين الجامعيين(2013-2014)و(2014-2015)	78
الجدول رقم09: توزيع المقبلين على إنشاء مؤسساتيهم حسب الجنس	79
الجدول رقم10: توزيع المقبلين على إنشاء مؤسساتهم حسب سنة الإنشاء.	79
الجدول رقم11 : توزيع المقبلين على إنشاء مؤسساتهم حسب نوع التمويل	80
الجدول رقم12: توزيع المقبلين على إنشاء مؤسساتهم حسب نوع النشاط.	80

مقدمة

مقدمـــة

لقد كان للتطور الاقتصادي دور كبير في تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بأحد المجالات المهمة في حياتنا اليومية ألا وهو مجال المؤسسات الحاضنة وذلك لقدرتها الفائقة على الابتكار والإبداع و التطوير للمنتجات ما جعلها من افضل الوسائل و اسهلها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي لذا كان لزاما على السلطات العمومية و الجهات المعنية بصفة عامة تسليط الضوء على مثل هذه المواضيع و اجياد الوسائل المثلى لتذليل الصعوبات امام المؤسسات الحاضنة لإقامة مشاريعهم على ارض الواقع.

كل ما يحدث في هذا العصر من تغيرات متسارعة في جميع المجالات، يمثل نقطة تحول نحو مفاهيم جديدة ومتميزة تتيح للمشاريع فرص النمو والرقي، وقد أخذ الاهتمام بالمشاريع المقاولاتية يتزايد يوما بعد يوم إدراكا لأهمية دورها في الاقتصاد الوطني.

فالمشاريع المقاولاتية هي المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في معظم الدول وبالذات الدول النامية، حيث تتمتع كل المشاريع بسمات وخصوصيات مميزة كالمرونة، القدرة على التغيير السريع، القدرة على الابتكار والتطوير، وأيضا تعتبر العنصر الرئيسي في إستيعاب العمالة سيكون لدعم المشاريع المقاولاتية مردوده الإيجابي على بنية ونمو الاقتصاد الوطني ككل.

ولهذا شغل موضوع المقاولاتية العديد من الباحثين والدارسين في علم الإدارة ، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم النفس ...الخ ، بل تعدت ذلك إلى إحداث ثورة في الفكر الإداري، مما أدى إلى ظهور ثقافة تنظيمية ذات نمط جديد بسبب الحاجة إلى مواجهة المنافسة الشديدة القائمة على أساس التطور التكنولوجي وروح المخاطرة ، إضافة إلى أنها تعتبر من أ هم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما برزت الحاجة إلى المقاولات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية ولهذا سنحاول في

هذه الدراسة دراسة دو المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني ودراسة حالة لدار المقاولاتية بجامعة الجلفة كميدان للدراسة بحيث سنتطرق فيه إلى :

هيكلة الدراسة :

بناءا على الإشكالية وأهداف الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول مهمة وأساسية وفق المحتوى التالي:

الفصل الأول: خصصنا الجزء الأول لعرض الجانب النظري لدارسة الإطار المنهجي للدراسة من خلال عرض صعوبات وأسباب اختيار الموضوع والمقاربة وتحديد المفاهيم.

الفصل الثاني: قدمنا فيه ماهية المؤسسات الحاضنة ودورها في خلص فرص العمل والإبتكار والنمو الاقتصادي وكذلك مشاكل وصعوبات المؤسسات والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثالث: حاولنا فيه إلى التطرق لأهم الجوانب والمفاهيم النظرية لمتغيرات دراستنا من خلال أهم النقاط النظرية التي تعكس لنا علاقة التنمية بالاقتصاد الوطني

الفصل الرابع والخامس: خصصناهم لعرض محتوى الدراسة التطبيقية حول موضوعنا، خصصناه لعرض دار المقولاتية بجامعة الجلفة بعرض نشأة وتعريفها وأيضا برنامجها وأنشطتها ومهامها ، وكذلك قمنا بعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوعنا أو تمس أحد جوانبه وأحد متغيراته.

الفصل الاول : الاطار المنهجي

تمهيد

-أولا: أسباب اختيار الموضوع

- ثانيا : تحديد الإشكالية
- ثالثا : فرضيات الدراسة
- رابعا : أهمية الدراسة
- خامسا: أهداف الدراسة
- سادسا : منهج وأدوات البحث
- سابعا: صعوبات الدراسة
- ثامنا : المقاربة النظرية للدراسة
- تاسعا : تحديد مفاهيم الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد :

يتناول هذا الفصل الإطار العام للدراسة من خلال التطرق لمختلف الجوانب التي تتعلق بموضوعنا انطلاقا من تحديد الإشكالية وأسباب اختيار الموضوع ، تليها صياغة لعدد من الفرضيات المحددة التي نسعى لتأكيدها أو نفيها وتحديد كل المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة نسقيا و اجرائيا ، وصولا إلى أهداف و أهمية هذه الدراسة و الصعوبات التي واجهتنا خلالها.

أولا: أسباب الدراسة

هناك جملة من الأسباب التي كانت أساس في اختيار هذا الموضوع وتنقسم بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

1-الأسباب الموضوعية :

- أهمية الموضوع وحداثته على المستوى الوطني، إضافة إلى نقص الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بالمؤسسات الحاضنة.

- يعتبر موضوع المقاولاتية في الجزائر من المواضيع الحديثة التي انتقلت من نظام اقتصادي مركزي، إلى نظام الاقتصادي الحر المبني على الحرية الاقتصادية وإنشاء المؤسسات .

- التعرف على المشاكل التي تواجه نمو وتطور المؤسسات الحاضنة في الجزائر وأهم الآليات التي تدعمها .

- إن أهمية الموضوع المقاولاتية والمقاول شغل بال العديد من الباحثين والدارسين والاقتصاديين على حد سواء، باعتباره من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

- الحاجة للمقاولاتية للتقليل من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية ، حيث أن الصدمة الاقتصادية في المؤسسات الحاضنة تكون ذا اثر محدود على عكس المؤسسات الكبرى والتي قد تسبب شللا في الاقتصاد.

- الدور الكبير الذي تلعبه المقاولاتية في المجتمع و المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- **الأسباب الذاتية :**

- الرغبة بالاطلاع على الجوانب النظرية للموضوع من أجل التأسيس للمقاولة الناجحة.

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع بحكم ميولاتنا للتخصص الدراسي ديمغرافيا مقياس المقاولاتية ، وسعينا في رفع قدراتنا المنهجية والعلمية .

- رغبتنا في إثراء مكتبة كلية علوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية بعمل أكاديمي متعمق بموضوع دور المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني قناعتنا الخاصة بما يمكن أن تؤدي حاضنات العمال في الجزائر إذا ما تلقت اهتمام في الرعاية الكافية والدعم المناسب لانطلاقها بصورة سليمة .

ثانيا : تحديد الإشكالية

في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، انتهجت مختلف الدول والحكومات عديد السياسات القائمة على التأثير على مختلف المتغيرات

الاقتصادية والمالية للدولة، ومن بينها تلك السياسات القائمة على تشجيع إنشاء المؤسسات الحاضنة الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيئة الاقتصادية والقانونية والمالية المناسبة لإنشائها ونموها، دعما لدورها الاقتصادي والاجتماعي المهم .

الجزائر على غرار غيرها من الدول العربية و الغربية على السواء توجهت إلى النهوض بهذا القطاع كمحاولة منها لكسب الرهان، فبعد أن كانت كل السياسات

و الخطط التنموية التي احتوتها مختلف السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي تبنتها الجزائر موجهة لتدعيم المؤسسات لتدارك العجز الذي عانت منه، و على النقيض من ذلك همش القطاع الخاص بما فيه قطاع المؤسسات الحاضنة الصغيرة و المتوسطة.

إلا أن هذا الو ضع لم يدم فجراء الإصلاحات و التعديلات الهيكلية التي حولت السياسة الاقتصادية في الجزائر من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق أو اقتصاد حر، و من خلال خوصصة المؤسسات العمومية بعد منحها الاستقلالية و تجزئتها إلى وحدات أصغر و مع مطلع التسعينات من القرن الماضي برز دو ر و أهمية المقاولاتية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فتزايد عددها وقامت الدولة بعديد الإجراءات و التعزيزات التي مست هذا النوع من المؤسسات منها استحداث وكالات وهيئات و صناديق لدعم إنشاء و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و من أمثلتها: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و غريها حيث قامت هذه الهيئات بمنح قروض للشباب الراغبين في ممارسة مقاولة خاصة بهم، كما تم إنشاء وزارة خاصة بها هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، فساهمت هذه المؤسسات فب توفري فرص العمل و أيضا في القيمة المضافة والصادرات التي كانت تتمحور حول المحروقات .

والجزائر كغيرها من بقية دول العالم، اهتمت بهذا النوع من المؤسسات، وسعت لتوفير البيئة المناسبة لها ، وهذا عن طريق عديد التشريعات والقوانين التي

تم إصدارها، وكذا التسهيلات الممنوحة للمقاولين الشباب بما يضمن إنشاء مؤسساتهم ومرافقتهم لتحقيق استمراريتها ونموها على المدى المتوسط والطويل، إضافة إلى استحداث عديد الهيئات المختصة في دعم ومرافقة هذه المؤسسات، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والمكلفين بضمان التمويل اللازم للمقاولين الشباب، وكذا صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكلف بضمان القروض الممنوحة للمقاولين الشباب .

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى المعيشة للأفراد ،نتيجة رفع مستوى التوظيف وخلق مناصب

شغل جديدة والقضاء على حدة البطالة والفقر، وترقية النسيج الاقتصادي الإقليمي والمحلي وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد وزيادة على مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام، وزيادة الصادرات وتقليل الواردات وكذا المبادلات الخارجية، وتحقيق التنمية الإقليمية والمحلية بصفة عامة.

مرت المقاولاتية بفترات زمنية مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية من قبل الباحثين والعلماء منذ القرن السادس واستمر البحث في هذا المجال إلى يومنا هذا أين أصبحت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن ظاهرة المقاولاتية قديمة . متجددة .

انطلاقا مما سبق فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو :

ماهو دور المؤسسة الحاضنة دعم المقاولاتية ؟

وفي هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات

الفرعية التالية :

- ماهي أبعاد ومحددة المؤسسات الحاضنة ؟
- ما مدى مساهمة سياسات التنمية الاقتصادية في دعم المقولاتية؟
- هل أسهمت دار المقولاتية بجامعة الجلفة في نشر وتعزيز روح المقولاتية؟

ثالثا : فرضيات الدراسة

إن الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة يستوجب طرح مجموعة من الفرضيات التي نسعى في إطار هذه الدراسة إلى تأكيدها أو نفيها :

الفرضية الرئيسية :

تلعب المؤسسات الحاضنة دور هام في التنمية الاقتصادية من خلال سياسة دعم المقاولتية وادراجها في المنظومة الاقتصادية .

الفرضيات الفرعية :

- للمؤسسة الحاضنة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية تؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق تنمية الاقتصاد الوطني.
- تقوم المؤسسات الحاضنة على استراتيجية متكاملة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية من أجل دعم وتربية الاقتصاد الوطني.
- تساهم سياسات التنمية الاقتصادية في دعم المقولاتية.
- مساهمة دار المقولاتية بجامعة الجلفة لاتزال محدودة في تعزيز روح المقولاتية ، خاصة في ظل نقص توجه الطلبة المتخرجين لإنشاء مؤسساتهم الخاصة .

رابعا: أهمية الدراسة

إن مناقشة دور المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني ،هذه الدراسة لعا أهمية بالغة في العديد من المجالات في حقل البحث العلمي أيا كان نوعه اقتصادي، قانوي ،اجتماعي وحتى ثقافي،حيث التغيرات والتحولات الكبيرة والعميقة التي مست الاقتصاد العاملي بصفة عامة و الاقتصاد المحلي بصفة خاصة يكتسب أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الاعتبارات العملية والأكاديمية.

الأهمية العملية : وتكمن أهمية العملية للدراسة فيما يلي :

– تعتبر المؤسسات الحاضنة أحد أحدث الأدوات المستخدمة لخلق وترقية شركات ناشئة ناجحة، إذ أنه على الرغم من زيادة المؤسسات حول هذا الموضوع في السنوات الأخيرة، لا تزال الجزائر بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول لدى يتعين إيلاء الاهتمام لتحديات التي تواجه الحاضنات .

– تصاعد وزن الدور الواقعي والمأمول للمقاولاتية في المجتمع .

– اتجاه المقاولاتية في الألفية الجديدة إلى التزايد ، ومع هذا التطور في الحجم حدث تنوع في أنماط وأنشطة المقاولاتية.

– الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الحاضنة في الارتقاء باقتصاديات

- تنوع في أنماط وأنشطة المقاولاتية .
- قيمة واسهام المقاولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الأهمية العلمية : وتكمن الأهمية الأكاديمية فيما يلي :

– يتفق كثير من الباحثين على أن دعم و مساندة إنشاء المقاولاتية من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع.

– تنوع الاهتمامات الفكرية و الاختلافات في الأطر النظرية والبحثية ساعد على إثراء الرصيد النظري الخاص بموضوع المقاولاتية.

- **خامسا: أهداف الدراسة**

تحاول هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية نذكر أهمها كما يلي:

– تقديم حوصلة لأهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الحاضنة والمقولاتية.

– نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع دور المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني.

– محاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات الحاضنة في تحقيق التنمية .

–إبراز مكانة المؤسسات الحاضنة في تحقيق التنمية.

– الجانب النظري يهدف إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة المتعمق بحاضنات الأعمال و كذلك المؤسسات ، وذلك خلال إبراز مختلف الخدمات التي تقدمها الحاضنات ، ومختلف الصعوبات

و العراقيل التي تواجه كل منهما .

– الجانب التطبيقي يهدف إلى محاولة إبراز دور الحاضنات في تنمية ودعم المقولاتية من خلال المرافقة لمشاريع المبتكرة

– تحديد الدور المحوري الذي تلعبه المقاولاتية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال متابعة الدراسة الميدانية.

التعرف على الدور الذي تقوم به دار المقولاتية بجامعة الجلفة للأنشطة التي تقوم بها دار المقولاتية وتأثير ذلك على التوجه المقولاتية لديهم .

سادسا : منهج وأدوات البحث

لمعالجة الإشكالية استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة موضوع الدارسة، حيث تم وضع الإطار النظري لهذا البحث من خلال الاطلاع على جملة من المراجع تضمنت بعض الكتب، البحوث، الدراسات العلمية، المقالات، المذكرات الجامعية والمواقع الإليكترونية.

استخدم هذا الأسلوب للإجابة عن جزء الإشكالية المتعلق بواقع دور دار المقولاتية بجامعة الجلفة للطلبة الجامعيين، والوقوف على أهم المشكلات التي تواجهها، أما الأداة المستخدمة فتمثلت في المقابلة مع مديري دار المقولاتية بجامعة الجلفة.

سابعا : صعوبات الدراسة

أبرز الصعوبات المتعلقة بإنجاز البحث هو الندرة في المعلومات، فلا توجد نظم معلومات على مستوى الولاية تتيح الحصول على المعلومات بسهولة،

ثامنا :المقاربة النظرية للدراسة

ان درايتنا المنصبة حول دور المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة لدار المقاولاتية بجامعة الجلفة محاولة منا معرفة تسليط الضوء على أهم ما تقدمه دار المقولاتية في سبيل تكوين رؤية واضحة للطالب حول مجال المقولاتية ومن أجل هذا قمنا باختيار المقاربة البنائية الوظيفية.

تهتم النظرية البنائية الوظيفية la structure fonction théorieبتفسير المواضيع التي تغطي قطاعات واسعة من المجتمع كما انا تدرس البناء و المؤسسات و التنظيمات الاجتماعية و تستخدم هذه المقاربة مفهوم التوازن و التضامن و نظام تقسيم العمل لتفسير

كيف يستمر النظام الاجتماعي في الوجود ، وتركز هذه النظرية على محورين أساسيين هما :

المحور الأول بنائي structure : ويشير إلى الطريقة التي تنظم بها الأنشطة في المجتمع كما يتضمن عرض وتفسير مكونات البناء الاجتماعي الذي يتألف من نظم اجتماعية سياسية ،اقتصادية ،فنية

...الخ و كل نظام يتألف من انساق و التي بدورها تتألف من أنماط لتشكيل السلوك الاجتماعي و الذي ي بط البناء كله هو "النظام" .

المحور الثاني وظيفي function: ويشير هذا المصطلح إلى مساهمة شكل معين من الأنشطة المتكررة في الحفاظ على استقرار و توازن المجتمع وفي هذا المحور تقوم المقاربة على دراية الوظائف الاجتماعية للظواهر و الوقائع ومالها من تبعيات

و اثار وما ينتج عنها من معطيات في كل نسق خلال علاقته بالانساق الأخرى .

و بالعودة إلى إسقاط النظرية على دراستنا حول دور المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة لدار المقاولاتية بجامعة الجلفة نجد ان دار المقولاتية بالجامعة مؤسسة علمية أكاديمية مهنية اجتماعية ثقافية فهي تعتبر قطاع من قطاعات الدولة

مثلها مثل المؤسسات الحاضنة ونسق جزئي تقوم بنشاطات و فعاليات تواكب بها التطور و الرقي و اللحاق بعجلة التغيير المتسارعة في العالم ومل يبق دورها كحبيسة للقطاعات الأخرى كما أنها خلقت امكانيات وفرص للطالب من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

تاسعا : تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة

- **مفهوم المؤسسة الحاضنة:**

لغة:

الجمع : حاضنات و حواضِنُ الحَاضِنَةُ : الدّابة التي تقومُ كل تَرْبيةَ الصغير الحَاضِنَةُ :الأم ، أو التي تقوم مقام الأم في تربية الولد الحَاضِنَةُ من النخيل: التي قَصُرَتْ عَرَاجينُها والجمع . أما في قاموس المعجم الوسيط فقد عرفها أنها "شركة أو مؤسّسة تستهدف احتضان المشروعات والشركات الجديدة ومساعدتها على النهوض ومزاولة أنشطتها. (مالية) " . [1]

اصطلاحا:

فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال فيها فورا ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم ، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم ، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يتأكد أخصائي الرعاية من صلابته وقدرته على النمو و الحياة الطبيعية وسط الآخرين.

إذن فالحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز، مناسب، به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع و تنميته، و تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللاّزم لزيادة نسب نجاح المؤسسات

الصغيرة. [1]

كما تعرف على أنها :"مؤسسة قائمة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعدها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، وقد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما قويا .[1] [2]

اجرائيا :

وهي المؤسسات المنتسبة أو المؤسسات المستأجرة أو المؤسسات العضوة ، أو زبائن الحاضنة وهي المؤسسات المتواجدة في الحاضنة أي التي مازالت في فترة الاحتضان، أي مكان معين يعمل على استضافة المشروعات الجديدة حتى تصل مرحلة النضج والاستقرار.

- **مفهوم التنمية:**

لغة :

سنتعرض لأهم ما تحتويه معاجم اللغة حول التنمية

التنمية هي من فعل نما ينمو نموا: بمعنى زاد الشيء وكثر. كنمى ينمي نميا ونميا ونماء ونمية .وأنمى ونمى النار: رفعها، واشبع وقودها. والحديث ارتفع رفعته وعزوته. [2]

وهي الزيادة والكثرة والوفرة، وهذه المفردات عكس النقصان والقلة والندرة .[3]

[1] معجم المعاني لكل رسم معنى متوفر على الموقع التالي : https://almaany.com ،اطلع عليه يوم 2022/05/18 الساعة 15: 30

[2] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 189.

[3] فضل هللا علي فضل هللا، إدارة التنمية منظور جديد مفهوم التحديث، ط 03، مطابع نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض المملكة العربية السعودية، 1997، ص 30

–وتشير التنمية كذلك إلى معنى النشر والبسط والترقية والتغيير الذي يرثه من الكلمة (الفرنسية في أواخر القرن السادس عشر.[1](Desvoleper

- اصطلاحا:

أما في الاصطلاح فتعددت وجهات النظر بين المؤسسات الدولية والاكاديميين، نذكر منها الآتي:

تعريف الأمم المتحدة ﴿العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسني الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة ومساهمتها في تقدمها بأقصى قدر المستطاع ﴾ [2].

هي فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واعي يدخل فيه عنصر الإنسان كمقرر ومنتج، بينما النمو جيري خلال فترة زمنية وينتج عن حركة المجتمع نحو الأفضل. وتطال التنمية جميع جوانب الحياة[3] .

وعرف مؤتمر قمة الأرض التنمية، والمنعقد في ريو دي جانييرو في يونيو1992 ، المعنى بالبيئة والتنمية بأنها: يجب أن تكون مستدامة وتهدف إلى تحقيق انجازات في مجالات

[1] طوني بينيت واخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة "معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع"، تر: سعيد الغانمي، ط 01، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، لبنان، 2010، ص 218.

[2] إبراهيم العيسوي، التنمية في عامل متغير، دار الشروق القاهرة، ط 2001 ،01، ص 20 .

[3] إبراهيم مشروب ،التخلف والتنمية، دار المنهل بيروت، لبنان ، ط 2009 ،2،ص 134 .

التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للبيئة، باستخدام الموارد اللازمة للتنمية، والتي لا تنتهي وفي نفس الوقت لا تسبب أي تدهور للبيئة. [1]

–والتنمية حسب تقرير نشرته منظمة اليونيسكو هي عملية متعددة الأبعاد، بمعنى أنها تشمل كل مجالات جوانب الحياة (الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية...(، بما يضمن تحقيق ازدهار بالإضافة إلى ارتباط التنمية ارتباطا وثيقا بالبيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتعليم، المعرفة، الصحة، السكن، مع ضرورة تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على المشاركة بشكل فعال في اتخاذ القرارات التي تمسهم من العوامل الهامة والضرورية، والتي تعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية [2]. فهي بمثابة دعائم لها، ولا يمكن الاستغناء على احدها أبدا. و التنمية هي الهدف النهائي والأولى والاهم لأي دولة في العالم.

اجرائيا:

وهي كما أشرنا فعل إرادي يقو م على قرار سياسي من السلطة يشمل جميع جوانب الحياة الشاملة من هنا عرف العمل التنموي وبذلت الجهود لتحقيق التنمية المنشودة في كل القطاعات ومساهمة الجميع وطنيا ومحليا وكذلك تسخير الطاقات البشرية والعلمية .

[1] رشيد جلود، "دور اللامركزية الإدارية في التنمية الحضرية"، مجلة العلوم والحقوق الإنسانية الدولية، العدد 20، مج 1، جامعة الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2014، ص 162.

- **مفهوم الاقتصاد الوطني :**

لغة : -

حينما يقال اقتصد الرجل في النفقة ،أي توسط في انفاقه فلم يسرف اسرافا واضحا، ولم يقتر ، أي لم يمسك في نفقته، فكان بين هذين الحالين، وعليه فإن تعريف الاقتصاد لغة هو التوسط والاستقامة بين الإفراط والتفريط. [1]

اصطلاحا:

إن مفهوم الاقتصاد يشير إلى الاستغلال الأمثل لكل ما يمتلكه مجتمع ما من موارد محدودة من خلال مجموعة من الأنشطة والعمليات بالاعتماد على العوامل الرئيسية للاقتصاد وهي: الأرض والعمل ورأس المال والمشروع حيث يمكننا وصف النشاط بأنه اقتصادي في حال توفر العناصر الآنفة الذكر مجتمعة فيه

ويمكن القول بأن الاقتصاد الوطني هو أحد فروع علم الاقتصاد الذي تنتهجه بلد ما في فترة زمنية معينة سعيا لاختيار البديل الأمثل من بين مجموعة من الخيارات الجيدة والأفضل منها يعمل على الحفاظ على نمط معيشي محدد للمجتمع وتحقيق الرفاهية بشقيّها الاقتصادية والاجتماعية .[2]

[1] ريم لونيسي ،((المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر)). رسالة لنيل شهادة الماجيستر ، قسم العلوم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة سطيف 6 ، الجزائر، السنة الجامعية :-2014 – 2015 ، ص26

[2] على بن هادية وآخرون ،القاموس الجديد للطالب :معجم عربي مدرسي الفبائي ،ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1991،ص 119

اجرائيا:

الاقتصاد الوطني هو السلوك المروج والمنظم للمستهلكين والشركات (الخاصة والعامة على حد سواء) ويتألف من تفضيل السلع أو الخدمات المنتجة في بلادهم أو في مجموعة البلاد التي تنتمي إليها. يمكن ممارسة الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز وتشجيع المستهلكين على شراء السلع والخدمات.

- **مفهوم المقولاتية** : اختلف الباحثون حول تحديد التعريف المناسب للمقاولاتية نذكر منها:

لغة :

"المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي المشاركة من أطراف متعددة ، و أصل اشتقاقها الفعل قال يقول قولا و ومقالا، و قاوله في أمره

وتقاولا في المقاولة معناه المفاوضة والمجادلة ."

" مصدرها مقاول وهو من يتعمد بالقيام بعمل معني مستكملا لشروط خاصة كبناء بيت او اصالح طريق ،أو توضيح تفصيلات له في عقد يوقعه المتعاقدان."

أما المقاولة هي "اتفاق بين الطرفين يتعهد احدمها بأن يقوم للآخر بعمل معين بأجر معين في مدة معينة. " [1]

اصطلاحا :

"نوع من السلوك يتميز بالسعي نحو الابتكار ،تنظيم واعادة تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية من اجل استغلال موارد وحالات معينة ، تحمل المخاطرة و قبول الفشل ،انه

[1] على بن هادية وآخرون ،المرجع السابق ، ص 1119

مسار يعمل على خلق شئ ما مختلف و الحصول على قيمة بتخصيص الوقت و العمل الضروري ،مع تحمل الأخطار المالية ،النفسية و الاجتماعية المصاحبة لذلك و الحصول على نتائج في شكل رضا مالي و شخصي ." [1]

"هي الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة و بأشكال متنوعة

يمكن ان يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني ، كما يمكن ان يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. "[2]

اجرائيا:

إن المقاولاتية هو ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد يتمثل في خلق مجمو عة

من المخططات و الإبداعات، يسعى لتطبيقها من اجل خلق ثروة إنتاجية وذلك بتحمل المخاطر والمجازفة باستعمال المهارات الفكرية و الفنية لتحقيق أهداف

المشروع.

وهي أيضا بيئة متخصصة في دعم و تمويل الشباب العاطلين عن العمل بتمويل مشاريع ناجحة من شأنها ان تحقق تنمية للجزائر و القضاء على ظاهرة ة البطالة.

[1] سمير جاد ، معجم المصطلحات المعاصرة في العلوم الإنسانية : الشامل بمصطلحات علم النفس و التربية و علم الاجتماع و الفلسفة و مناهج البحث و علوم البيئة و المعلوماتية، د ط ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهر ة ، 2015 ، ص 60 .

[2] سفيان بدراوي،((ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول)).رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ،قسم علم الاجتماع التنمية البشرية كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية جامعة ابي بكر بلقايد،السنة الجامعية:2014\2015 ، ص 34

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل بداية موضوع الدراسة و الذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات المنهجية التي يستخدمها الباحث في الدراسة والتي تساعد في الجانب النظري.

الفصل الثاني: ماهية حاضنات الاعمال

تمهيد

10. نشأة حاضنات الأعمال
11. مفهوم حاضنات الأعمال
12. أهداف حاضنات الأعمال وأهميتها
13. أنواع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات
14. تعداد المؤسسات واهميتها في الجزائر
15. مشاكل وصعوبات المؤسسات والتحديات التي تواجهها
16. دور حاضنات الأعمال في تنمية قطاع المؤسسات

خلاصة

تمهيد

تعتبر حاضنات الأعمالئ أهم آلية أحدثت لدعم المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت نجاعتها في العديد من دول العالم وتهتم بصورة خاصة بالمؤسسات الناشئة الجديدة أثناء فترة الانطلاق والبداية في النشاط، وتعمل على توفير حزمة متكاملة من الخدمات تساعد على دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، وبالتالي فهي تساعد في دعم التنمية الاقتصادية كونها تمنع زوال المؤسسات التي توفر مناصب شغل وتساعد في خلق القيمة المضافة.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ماهية حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها.

1/نشأة حاضنات الأعمال

يرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى بداية التسعينات حيث ظهرت الاختراعات والأبحاث التطبيقية والإبداع آليات جديدة قادرة على دعم ورعاية الحاجة إلى خلق نجاحها. وفكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم وتهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن نتأكد من صلابته وقدرته على النمو و الحياة الطبيعية وسط الآخرين ، يرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عام1959 وكذلك اول حاضنات الأعمال تمت إقامتها في اليابان كانت في التكنولوجية وتحويلها إلى شركات ورفع فرص في إقامة الحاضنات اليابانية عام 1982. حيث قامت الحكومة والشركات الخاصة الكبيرة بتنفيذ وإقامة أولى الحاضنات، ثم خلال عام بعد ذلك قامت إدارة المدن والاقاليم المختلفة بإقامة عدد آخر من الحاضنات[1].

2/مفهوم حاضنات الأعمال :

يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها "مؤسسات قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، سنة مثال أو سنتين. "[2].

[1] محمد بن بوريان، تكنولوجيا الحاضنات في الوطن العربي: الفرص و التحديات ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية والفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، 2004، جامعة ورقلة ، ص 05.

[2] حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة سطيف، العدد 02، 2003، ص 168

وتعرف أيضا على أنها " منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع مناسب به كل الإمكانات المطلوبة لبدء عمل المؤسسة ، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة ومتخصصة توفر جميع أنواع الدعم الأعمال والصناعة، اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الملتحقة بها والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها والتغلب عن الوفاء بالتزاماتها ."[1]

وكذلك يمكن تعريفها بأنها " حزمة كاملة من الخدمات والتسهيلات و آليات المساندة، التي يتم توفيرها لمرحلة محددة من الزمن وهي مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها بالمقاولين اللذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، يشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة لإفساح المجال أمام المقاولين الجدد اللذين مازالوا في مرحلة التأسيس الأولى." [2]

وعليه يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسة توفر الشروط والظروف الملائمة للمشاريع الصغيرة من أجل ضمان نجاحها .

3/ أهداف حاضنات الأعمال وأهميتها

سوف يتم التعرف على أهداف حاضنات الأعمال وأهميتها بالنسبة للمشاريع المقولاتية

أهداف حاضنات الأعمال:

– تقديم خدماتها للمشروعات التي هي داخل وخارج الحاضنة إضافة لتنمية مهارات العمل الحر على إدارة المشروع؛

[1] عبد السلام أبو قحف ، العولمة وحاضنات الأعمال، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية ، ط ، 2002 ، ص 83

[2] زميت الخير، "مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية"، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة آكلي محند أو رابح، البويرة، 2014 – 2015 –، ص: 41

- –تحقيق معدلات نمو عالية للمشروع بالخدمات التي تقدمها الحاضنة ورعاية المشروعات الجديدة ؛

–مساعدة المشاريع الصناعية الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها خاصة في مرحلة التأسيس

– تسهيل الحصول على مختلف أشكال التمويل والتسهيلات الائتمانية إضافة لربط الحاضنات بشبكة الحاضنات العالمية لتبادل الخبرات؛

– ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار؛

– ربط وتكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة؛ [1]

–تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تنمية الموارد البشرية، وحل مشكلة البطالة.

–تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والتطور؛

–العمل على توطين الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع؛

–العمل على الاستغلال الأمثل لموارد البشرية ذات الكفاءات العلمية والتقنية العالية؛

–تقييم عمل المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة نقاط الضعف لديها ومحاولة تفاديها في المشاريع الأخرى، وبالإضافة فإن عمل حاضنات الأعمال أن تعمل على التقييم المستمر للحاضنة لتأكد من صحة أعمالها وتحقيقها لأهم أهدافها التي أنشئت من أجلها ؛

-العمل على إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو وجودة عالية وقدرة على منافسة مثاليا في السوق؛

-المساهمة في زيادة معدلات الدخل لأفراد وزيادة عدد المشاريع في المجتمع مما يساعدها على تنمية الاقتصاد المحلي؛

-العمل على حل مشكلات محددة، حيث يتم في عديد من الدول انتشار بعض الحاضنات من أجل حل بعض المشاكل التي تواجه المجتمع، وكمثال على ذلك عندما قامت هيئة اليونيدو بالتعاون مع الحكومة الباكستانية بإنشاء أحد الحاضنات بهدف استيعاب الضباط العسكريين الذين يتم إحالتهم إلى المعاش وتدريبيهم على المهارات الأساسية لإدارة المشروعات بهدف إقامة شركات جديدة؛[1]

-تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية؛

-توفير مكان مؤقت من أجل إقامة المشاريع وهذا يساعدها على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشروعات المختلفة في الحاضنة؛ [1]

ومن خلال ما قدمناها من أهداف وخدمات تخص الحاضنة يمكن القول أن هذه الحاضنات تلعب دورا كبيرا وهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي تمثل المحور الأساسي للإبداع البشري وتحويله إلى مشروعات جديدة وهادية وخلق أيضا فرص العمل من أجل القضاء على البطالة .

[1] بد الله سعد الهاجري،دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت"، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية 12-14أكتوبر، بالجمهورية التونسية، الكويت، ص07

4/ أهمية حاضنات الأعمال:

لحاضنات الأعمال أهمية كبيرة حيث تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد طرق لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية، وتوفير إمكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستشاري وربط المشروع بالسوق ويمكن إيجاز تلك الأهمية في العناصر التالية: [1]

-تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات وتحويلها إلى مشروعات منتجة؛

-تساهم في تنمية الموارد البشرية وحل مشكلة العاطلين عن العمل؛

- -توفير المناخ المناسب والامكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة؛

-تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة؛

- تؤهل جيل من أصحاب الأعمال لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في التنمية؛[2]
- تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية؛
- تفتح المجال أمام الاستثمار في المجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني

[1] عمر أمن علي ، ادارة المشروعات الصغيرة مدخل بيني مقارن ،الدار الجامعية ، الإبراهيمية – مصر ، 1999،ص 94

[2] محمد صالح الحناوي و محمد فريد الصحف ، مقدمة في الأعمال والمال ، الإسكندرية : الدار الجامعية، 1999، ص 64

5/ أنواع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات

لحاضنات الأعمال عدة أنواع وذلك حسب الهدف الذي تسعى لتحقيقه وهذا ما سوف يتم لتعرف عليه هنا بالإضافة إلى دورها في المشاريع المقولاتية[1]

1 – أنواع حاضنات الأعمال

هناك العديد من التصنيفات لأنواع حاضنات الأعمال وذلك حسب الهدف الذي أنشئت من اجله نذكر ما يلى:

1-1-التصنيف الأول

تصنف حسب الملكية إلى ثالثة أنواع وهي:[2]

- حاضنات أعمال خاصة: تسعى إلى تحقيق أرباح وتصنف ضمن القطاع الخاص؛

- حاضنات الأعمال العامة: لا تسعى إلى تحقيق الأرباح بصفة مباشرة لكن تحظ بدعم ورعاية من قبل الجهات الحكومية وهدفها تحقيق التنمية الاقتصادية؛

- حاضنات الأعمال المختلطة: وهي تدخل ضمن النوعين؛

1-2-التصنيف الثاني

تصنف إلى: [3]

-حاضنات الجيل الأول: تدعم المؤسسات القائمة على المعرفة كرأس مالها، وهي ذات علاقة وطيدة بالجامعات والمعاهد، ويطلق عليها بالحاضنات التقنية الأساسية؛

---

[1] عبد الله سعد الهاجري، مرجع سبق ذكره، ص 07 .

2 National business ,Incubator Association (NBIA), membre presse releases, 7/10/2000, pp: 1-2

[3] عبد الرزاق خليل وأخرون، "دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام 17و18 أفريل، 2006 ، ص 613 .

– حاضنات الجيل الثاني: تدعم المؤسسات ذات المؤسسات ذات النشاط الريادي والصناعي والغذائي، من قبل مراكز الأبحاث والدراسات الفنية، ويطلق عليها حاضنات ذات القاعدة التقليدية.

– حاضنات الجيل الثالث: تقديم الدعم إلى كافة المؤسسات الصغيرة والمتمثلة في الخدمات الاستشارية والدورات الفنية ويطلق عليها حاضنات مراكز التجديد؛–

1– 3 .التصنيف الثالث

يشمل التصنيف التالي ما يلي : [1]

– الحاضنات الإقليمية: تخدم هده الحاضنات منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموار د المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة؛

– الحاضنات الدولية: تهتم باستقطاب رأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا بهدف تحقيق الجودة العالية والقدرة على التصدير للخارج؛

– الحاضنات الصناعية: تقام داخل منطقة صناعية حيث يتم ربط المؤسسة المحتضنة بالمصانع الكبرى لتبادل المنافع وذلك بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة،

– حاضنات القطاع المحدد: تركز على قطاع أو نشاط محدد بهدف خدمته وتدار بواسطة خبراء مختصين بالنشاط المحدد (المخترعين، البرمجيات، الصناعات الهندسية..)؛

– الحاضنات التكنولوجية: تهتم برفع المستوى التكنولوجي للمؤسسة المحتضنة واستثمار تصميمات حديثة لمنتجات جديدة وتوفير المعدات والأجهزة الحديثة. كما تساعد الباحثين على الانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة الإبداع المخبري

إلى مرحلة الترويج التجاري لنتائج الأبحاث؛

– الحاضنات البحثية: تنتمي للجامعة أو لمراكز البحث، تهدف لتطوير أفكار وأبحاث وتصميمات أعضاء هذه المراكز والاستفادة من ورش معامل الجامعة؛

–الحاضنات الافتراضية: تقدم كل خدمات الحاضنة ماعدا توفير العقار. مثل مر اكز تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالغرف التجارية الصناعية ؛

– حاضنة الإنترنت: إن تزايد عدد مستخدمي الإنترنت يدل على استمرار تزايد حجم التجارة عبر الإنترنت مما يؤدي إلى الحاجة إلى حاضنات الأعمال التي تساعد مؤسسات الإنترنت على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج . [1]

6/ دور حاضنات الأعمال

تحتاج المشاريع المقاولاتية إلى مساعدة ملموسة لتستطيع تخطي صعوبات الانطلاق، وفي هذا المجال يبرز دور الحاضنات من أجل زيادة فرص النجاح وأهمها: [2]

– مكان لإدارة المؤسسة المحتضنة؛

– مكان لإنتاج وتقديم الخدمات ضمن الحدود التي تسمح بها إمكانيات الحاضنة؛

– خدمات إدارية مشتركة (قاعة استقبال، موظفة استقبال، مطبخ صغير، حاسوب، فاكس، الربط الإلكتروني بشبكات المعلومات الدولية) وتقدم هذه الخدمات بكلفتها للمؤسسة المحتضنة؛

– المساعدة في وضع خطة العمل التفصيلية؛

[1] نبيل محمد شبلي، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد97، جامعة دبي، 2004، ص 120–121 .

– المساعدة على وضع تفاصيل الموازنة، وتحديد مستلزمات التمويل والقروض والسيولة ؛ المالية[1]

7/ تعداد المؤسسات في الجزائر

إحصاء المؤسسات:

عند بداية عام 2011 بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 659309 مؤسسة منها نسبة 60 % أشخاص

معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية بـ 18.21% أو نشاطات حرفية بنسبة 22.28%. كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 572 مؤسسة. [1]

وفي 2016 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصرح بها: 7368 مؤسسة خاصة حيث توفر 22487 منصب عمل.

مستوى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بـ 1070 مؤسسة

كما بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة المصرح بها 106 مؤسسة حيث توفر 3752 منصب عمل .

والحصيلة موضحة في الجدول رقم 01التالي: [2]

[1] الطاهر زياني محمد بوزيان، دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر، شلف ، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية، 18 أفريل 2006

[2] دليلة بركان و حايف سي حايف شيراز، "حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بسكرة"، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 19افريل 2012،ص 10 .

طبيعة المؤسسات ص وم	عدد المؤسسات نهاية 2015	عدد المؤسسات نهاية 2016
المؤسسات الخاصة	8575	9569
المؤسسات العمومية	107	112
المجموع	8682	9681

: -أهم قطاعات النشاط المهيمنة في الجدول رقم 02 التالي[1]

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات نهاية 2015	عدد المؤسسات نهاية 2016
1	البناء والأشغال العمومية	3181	3223
2	التجارة	1360	1431
3	الخدمات المقدمة للمؤسسات	1024	1062
4	النقل والمواصلات	871	888
5	مختلف الخدمات التجارية المقدمة للأفراد	641	672
6	الفندقة والمقاهي والمطاعم	624	446
7	الصناعات الغذائية	311	326
8	باقي القطاعات	761	1521
	المجموع	8575	9569

[1] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مارس . 2012، ص 12 .

[2] مصدر مديرية الصناعة والمناجم ، مسيلة ، على الموقع التالي https://dim-msila.dz اطلع عليه يوم 2022/05/21 على الساعة 15.40

القطاعات المهيمنة هي :

البناء والأشغال العمومية..... 40.17 %

التجارة ..... 15.01 %

الخدمات المقدمة للمؤسسات.....11.90%

النقل والمواصلات.....09.80%

-توزيع المؤسسات حسب فروع النشاط في الجدول رقم03: [1]

رقم القطاع	القطاع	عدد المؤسسات	عدد العمال
8	البناء والأشغال العمومية	2960	10208
16	التجارة	1106	2487
18	الخدمات المقدمة للمؤسسات	8777	3015
15	النقل والمواصلات	722	1452
19	مختلف الخدمات المقدمة للأفراد	514	746
17	الفندقة والمقاهي والمطاعم	370	1008
10	الصناعة الغذائية	266	703
7	مواد البناء و السيراميك والزجاج	262	1485
13	صناعة الخشب والفلين	138	252
1	الفلاحة والصيد البحري	39	431
14	مختلفة صناعة	30	289

[1] مصدر مديرية الصناعة والمناجم ، مسيلة ، على الموقع التالي https://dim-msila.dzاطلع عليه يوم 2022/05/21 على الساعة 15.40

5	المناجم والتنقيب	28	288
11	صناعة الألبسة والنسيج	24	35
6	الصناعة المعدنية	14	49
12	صناعة الأحذية والجلود	6	6
9	كيمياء مطاط بلاستيك	4	4
20	المؤسسات المالية	4	4
3	المحروقات	2	22
2	المياه والطاقة	1	2
1	الشؤون العقارية	1	1
	الاجمالي الكلي	7368	22487

8/ مشاكل وصعوبات المؤسسات والتحديات التي تواجهها

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من مشاكل وصعوبات وتحديات التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية والتي تعتبر عائق أمام تطور هذه المؤسسات.

1-**مشاكل ومعيقات المؤسسات :**

*ندرة المواد الأولية من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف .

*تكلفة رأس المال من الأمور المعروفة أن تكلفة التمويل على المستوى الضيق أعلى منها في التمويل على مستوى الواسع وخاصة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وتكاليف

الإجراءات المختلفة للحصول على القروض وتقديم الضمانات فشروط الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون صعبة وقاسية.

*عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحدد تعريف لها وينظم عملها ويوفر لها التسهيلات وما ينتج عن ذلك تعدد التشريعات واللوائح التي قد تتعارض مع بعضها البعض. [3]

*صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة ومن ثم إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنميتها. [4]

*المشاكل والصعوبات الإدارية تعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرون من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والتي لا تراعي ظروف المستثمر. [1]

*الضرائب يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات، ص، م. في جميع أنحاء دول العالم وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء أصحاب

المشروعات، ص، م. من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب .[2]

[1] سالم عرفان، الجديد في إدارة المشاريع لصغيرة ، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ،سنة 2011، ص47

[2] ناصر المنصور، الريادة في الأعمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة،دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية– دمشق، السنة 2003،ص 62 .

*شدة المنافسة بين الم، ص، م. وبعضها البعض من ناحية والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبيرة الحجم من ناحية أخرى ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوصية وبين الشركات الأجنبية من ثالثة .[1]

*محدودية سوق التعامل فسوق التداول بالنسبة للمشاريع ص، م. يعتبر محدودة لا تتعدى المنطقة التي توجد فيها أحيانا .

*انخفاض حجم الإنتاج حيث يقلل ضآلة حجم الإنتاج مخاطر الاحتفاظ بالمخزون لمدة طويلة.[2]

2-التحديات التي تواجه المؤسسات في عصر العولمة

لقد ساهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في أواخر القرن العشرين في تغيير القوى الاقتصادية وهذا نتيجة للتطور التكنولوجي حيث أصب العالم قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصال والإعلام نتيجة هذا التطور.

التطور التكنولوجي: يساهم التقدم التكنولوجي في تسهيل عملية الاتصال وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية بين الدول وانتشار ثقافة شعوب العالم المختلفة فيما بينها.

- عالمية الاتصال: نتيجة للتطور مجال الاتصالات والمواصلات واستخدام التقنيات الحديثة جعل العالم قرية صغيرة فأصبحت الشركات والمؤسسات تحت منافسة شديدة التنافس.

[1] شريف غياط وآخرون، تجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأولى، المجلد 26، تاريخ 2008، ص138

[2] جواد نبيل ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ماجد المؤسسات الجامعة للدراسات والنشر، بيروت،ص103

▪ عالمية التجارة: وذلك من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1991، وهذا بهدف تحرير التجارة العالمية ورفع القيود الجمركية، وكذا تحرير السلع الزراعية والصناعية وتحرير الخدمات.

▪ عالمية الجودة من التلوث: عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد والعمل على وضع إستراتجية وقوانين خاصة لحماية البيئة من المخلفات الضارة .

▪ الخصخصة: حيث أصب الاقتصاد العالمي نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز السوق، وتفاعل قوى العرض والطلب في القرن ال21.

▪ عالمية الجودة: وذلك للحفاظ على مستوى التجارة العالمية، من خلال متطلبات الجودة كما يتم من منح شهادة الجودة للمنظمات التي لها سلع ذات جودة عالية .

▪ زيادة التكتلات الاقتصادية والتجارية نحو الاندماج والاستحواذ: قامت العديد من الدول في عقد اتفاقيات اقتصادية وتكتلات والتحالف والاندماج فيم بينها، وهذا لزيادة قوتها التنافسية ولمواجهة الشركات المنافسة لها والكيانات الاقتصادية الجديدة، من أجل زيادة فاعليتها والوصول إلى اقتصاديات الحجم الكبير .

9/دور حاضنات الأعمال في تنمية قطاع المؤسسات

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم روافد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اقتصاديات دول العالم ،فهي ممثل الغالبية العظمى من المؤسسات في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء .فنجد عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدول الاتحاد الأوروبي يقارب 19 مليون مؤسسة توفر اكثر من نصف العمالة الاجمالية و المؤسسات التي توظف اقل من 25 عامل فنسبتها الاجمالية عدد المؤسسات تقدر ب 99.8% عامل اما الولايات المتحدة الأمريكية فنسبة المؤسسات التي توظف اقل من 500 عامل تمثل اكثر من 99%، وتبرز أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية من خلال:

أولا: الإنتاج المحلي[1] :

تحتاج المنافسة الشرسة في اقتصاد السوق وخاصة مع الشركات الكبرى و الشركات المتعددة الجنسيات و فروعها في الأسواق المحلية إلى ضرورة قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في التجديد والابتكار، وهذا ما يمكن ملاحظته في الكثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود للأفراد يعملون في مؤسسة صغيرة وهذا نتج عن حرص اصحاب هذه المؤسسات على ادخال انشطة جديدة إلى السوق .[2]

ثانيا : الصادرات

اثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية و المساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات فلها القدرة على الاستفادة من الموارد و الإمكانيات المحلية المتاحة ، بتكوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أول و انتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية ،خاصة السلع التي يتمتع البلد بميزة نسبية في انتاجها ، مما يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

فقد بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا حيث فاقت 60 في الصين سنة 2000 كما عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال العشريتين الأخيريتين.[3]

[1] Ocde perspectives de l OCDE sur les PME publication de L'école ,paris ,2000,p8.

[2] فريد النجار ،الصناعات والمشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم)مدخل ر واد العمال (،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2006 ص 259 .

[3] [1]وصاف سعيدي ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتنمية الصادرات ، الملتقى الوطني الأولى حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية يومي 9.8 افريل 2009

ثالثا: التكامل الاقتصادي:

لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة دائما إلى خلق منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبرى ،بل تعتبر المؤسسات الصغيرة في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبرى ، وقد يكون التكامل و التعاون بينهما هام وضروري وارتباط النوعين و حاجتهما لبعضهما امرا اساسي .فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على تعزيز التكامل بين مختلفة مكونات النسيج الصناعي والقطاعات الاقتصادية من خلال التعاقد من الباطن وتوجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة و بعدة مجالات التوزيع منها و التموين و[1] صناعة قطع الغيار وغيرها .ففي اليابان تساهم الصناعات الصغيرة في انتاج المنشآت الكبيرة حوالي 72% في الصناعات المعدنية و76% في صناعة الألات و المكائن و 77% في صناعة و سائل النقل ،اما في الولايات المتحدة الأمريكية تعاقد مؤسسة جنرال موتورز مع 26000 مصنع صغير لإنتاج قطع الغيار.

رابعا : التوازن الجهوي

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة الانتشار الموقعي ،مما يجعلها عنصرا مساعدا في عملية تحقيق التنمية المتوازنة و تقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن حيث لا يكون التركيز فقط على المناطق العمرانية الكبرى واهمال بقية المناطق الأخرى .فهذا الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ربوع الوطن ئلكنها من التخفيف من حدة البطالة ،كبح جماع الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن و كذا نشر الوعي الصناعي عبر الأقاليم المختلفة.

[1] هوشيار معروف ،دراسات في التنمية الاقتصادية :استراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي –اطروحة فكرية وحالة دراسية – ،ط1 ،دارصفاء ،عمان ،2005، ص267

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لحاضنات الأعمال والمؤسسات ، تبين أن حاضنات الأعمال تمثل الية تساعد في دعم المشاريع المصغرة، من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي.

تأتي حاضنات الأعمال في مقدمة الأموال عمومية التي قامت العديد من الدول المتقدمة بتوظيفها نظرا لدرجة فاعليتها في دعم هذا النوع من المشاريع، وبعد ذلك انطلقت هذه الفكرة الى الدول النامية.

الفصل الثالث: التنمية ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني

تمهيد

1. مفهوم التنمية
2. أنواع التنمية
3. أسباب التنمية
4. أهداف التنمية
5. التنمية الاقتصادية في الجزائر
6. المخططات الخماسية في الجزائر

خلاصة

تمهيد :

يتطلب تحقيق التنمية الشاملة في دولة ما، تنمية كل جزء من أجزاء هذه الدولة بشكل عادل، إذ لا يصح أن يحظى جزء بمستوى تنمية مرتفع على حساب جزء آخر. وغالبا ما يكون هذا المشكل بين مناطق حضرية نالت قسطا كبيرا من جهود التنمية ومناطق ريفية مصنفة في دائرة التبعية لهذه المناطق الحضرية، بذلك تظهر الحاجة لبذل الجهود لتحقيق توازن جغرافي للتنمية المحلية خاصة بين الريف و الحظر، حتى لا تكون تنمية مشوهة تحمل بذور زوالها.

بالنسبة للجزائر فقد طرح مشكل التباين التنموي منذ الإستقلال، وهو أحد مخلفات الإستعمار، كما تم اعتماد التهيئة الإقليمية أساسا لمعالجة هذا المشكل منذ الثمانينات في إطار ما سمي بتحقيق التوازن الجهوي، ولكنه لازال قائما إلى الآن ويعد أحد أبرز تحديات التنمية بالنسبة للجزائر حاليا.

1-مفهوم التنمية:

عرفت أربعينيات القرن العشرين شيوع مصطلح التنمية للدلالة على المشكلات التي تعاني منها بعض الدول العالم الثالث والتي بدأت في الحصول على استقلالها السياسي.[1] وظهر هذا المصطلح في الدول الغربية ضمن الأفكار والكتابات ، وكان يقصد بها عملية شاملة تؤدي إلى تطور أساسي هادف سواء كان جزئيا أو كليا وتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الدول الخارجة من تحت السيطرة الإستعمارية، [2]وتريد النهوض والتشييد والبناء وهذه التنمية تأخذ أشكالا وأبعادا مختلفة حسب حالة ووضع كل دولة ومقدرتها والهدف يبقى واحد الرفاه والاستقرار وتحقيق الازدهار المطلوب في كل القطاعات المستهدفة.

كما أنها تهدف إلى التركيز على مواطن الضعف في بلد معين لإحداث تغيري وتحويل هادف وإيجابي يحقق الرفاهية، والتنمية الشاملة تهم جميع القطاعات بتطويرها وإحداث التغيري فيها وجعل الإنسان كعامل ومحرك للمقدرات والإمكانيات المتاحة و الاستفادة منها في تحسين وضعه وتغيري ظروفه نحو الأفضل .[3]

وتكون بشكل جزئي أو كلي كميا ونوعيا، وتهدف إلى التخلص من الفقر والبطالة ومحو الأمية وتطوير الظروف ، ولها عدة أهداف منها: [4]

-الصحية والبنية التحتية.

-رفع المستوى الإنتاجي للأفراد والمجتمع .

-تحقيق الحياة الكريمة.

[1] إبراهيم مشروب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل، بيروت ، لبنان،طبعة ثانية، 2006 ، ص 19

[2] المرجع السابق ص 20

[3] المرجع السابق، ص 31

[4] المرجع السابق، ص 33

-تحسين الظروف المعيشية.

-توفير العلاج والرعاية الصحية .

-تحفيز الإنتاج المحلي والاعتماد على الذات .

- زيادة الادخار.

- تشجيع الاستثمار

- تعميم التعليم

- المشاركة في الحياة السياسية

- تطوير المرأة وإدماجها في المجهود التنموي

- الاهتمام بكل الفئات لاسيما الشباب والكبار

- تطوير المفاهيم الثقافية

-إدماج كل فئات المجتمع في تحقيق التنمية وغيرها من الأهداف التي توليها وتستهدفها التنمية كل عنايتها.

2- أنواع التنمية

أ/التنمية الاقتصادية:

نقل المجتمع إلى وضع اقتصادي أفضل. بما ينعكس على حياة الفرد بتأمين حاجاته من السلع والخدمات وتوفير متطلبات الحياة الكريمة له ،[1]

وهناك مفهوم الرفاه الاجتماعي والذي يعتمد على استهلاك السلع والخدمات وفقا لنظرية الرفاه الاجتماعي والتي مؤداها هي أن تحقيق الرفاه يكون بهيمنة استهلاك المنتج السلعي والخدماتي. [2]

ب/**التنمية السياسية:** والمقصود بها تنشئة الشباب والمجتمع ككل وهيئته للمشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة.

وهذا لتمكين المواطن من إدراك حقوقه ومسؤوليته والالتزام بالفكرة الرئيسية للديمقراطية والمشاركة في القرار السياسي وأخذ المبادرة لتحقيق الفكرة السليمة[3]

ج/**التنمية الصناعية والفنية:** وهي مفهوم يقصد التطور أو التغيري الجذري الذي يطرأ في قطاع الصناعة في بلد للوصول إلى وضع التصنيع والتحكم الفني . [4]

[1] حسن نافعة وآخرون، أسس التحديث والتنمية في الوطن العربي في زمن العولمة ،المؤسسة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن،ط 01 ،2009 ،ص 27.

[2] أمحد عارف العساف، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسرية عمان الأردن، ط 01، عام 2011، ص 35

[3] المرجع السابق، ص 36 .

[4] حسن نافعة، المرجع السابق، ص 31.

د/التنمية الزراعية: هدفها زيادة إجمالي الإنتاج الزراعي ورفع مستوى دخل الفرد في القطاع الزراعي وزيادة التشغيل في هذا القطاع.

هـ/التنمية البشرية: هي العملية الاقتصادية والثقافية والسياسية الشاملة التي تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها .[1]

ح/**التنمية الاجتماعية:** هي عملية التوافق الاجتماعي أو هي تنشيط طاقات الإنسان لإشباع الحاجات. الاجتماعية والوصول بالفرد إلى مستوى اجتماعي أو هي تطوير التفاوت الاجتماعية بين أطراف المجتمع.

خ/**التنمية الثقافية:** وهي جهد واع ومخطط لإحداث تغيير ثقافي في الفكر والسلوك والاستحداث في المتغيرات الثقافية القديمة والحديثة. [2]

د/**التنمية الإنسانية:** والمقصود بها توسيع خيارات البشر هنا من يظهر عنصر الحرية كمركز مهم في تحقيق هذه التنمية و هي مدى كثرة الاختيارات والفرص المتاحة وتعددها أمام الإنسان وما يترتب على ذلك .

ذ/التنمية المستدامة: هي تنمية وتطوير يستهدف به المجتمع وتشمل منها الاقتصادية على الخصوص دون المساس بمقدرات الأجيال القادمة ومراعاة البيئة والمحافظة عليها، [3]تعد التنمية المستدامة من أهم المواضيع الراهنة ضمن اهتمام مجالات علوم عديدة بحكم ما آلت إليه البيئة من المساس بفعل التطور التكنولوجي وكذا التلوث واستهتار بالمقدرات التي هي حق كذلك للأجيال القادمة المعمرة للأرض[4]

[1] حسن نافعة، المرجع السابق، ص 32-33.

[2] المرجع السابق، ص 34-35 .

[3] إبراهيم مشروب، المرجع السابق، ص 239-240 .

3/-أسباب التنمية :

إن ظهور مصطلح التنمية كان نتيجة حتمية لعدة أسباب نوجزها فيما يلي :

أ – المخلفات السلبية التي خلفها الاستعمار من نهب و دمار اقتصادي و بشري ؛ و للخروج من هذه الأزمة أرادت الدول المتخلفة النهوض بذاتها و تنميتها في مختلف المجالات للقضاء على الآثار السلبية و مواكبة أحدث التطورات.

ب– ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة التي مست كافة الجوانب الاقتصادية

والسياسية وكذا الاجتماعية [1].

ت–النمو السكاني السريع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فهذه الفترة شهدت أكبر فترة استقلال كما شهدت تطورات كبيرة في مجال الطب، و هذا ما أدى إلى خفض نسبة الوفيات و زيادة الولادات.

ث– انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي .

ج–انتشار الفقر و البطالة و كذا الأمية و سوء مستوى المعيشة .

ح–ظهور مشكلات خاصة واجهت الدول الفقيرة ، كارتفاع أسعار البترول و تأثيرها على الدول المنتجة له[1] .

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006 ، ص9.

4 / أهداف التنمية:

يتلخص الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات، في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة ، وينبثق عن الهدف العام مجموعة كبيرة من الأغراض يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية :[1]

أ-إشباع الحاجات الأساسية : و يقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية و الحد الأدنى من الحاجات الأساسية يعني بكل ما يلزم الفرد من مأكل و مشرب و مسكن و عمل يضمن له قوت يومه حتى يتمكن من التأقلم مع كل المتغيرات ، وبالتالي القدرة على التفكير والتمييز.

ب- زيادة الدخل القومي : و يعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية و يقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع و خدمات و هذا يهدف القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة .

ت- رفع مستوى المعيشة : ويخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكو ن هناك تحسين في مستوى المعيشة و هذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع و عدالته ؛ فيمكن أن يكون هناك نمو السلع كبير في الدولة ولكن دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة و هذا راجع إلى أن السلع أو الخدمات المنتجة توجه إلى الإنفاق العسكري أو الإنفاق على السلع الكمالية.

ث- تقليل التفاوت في الدخول و الثروات : يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك وجود طبقتين في المجتمع، طبقة غنية لديها ضعف في ميلها الحدي

[1] هشام مصطفى الجمل ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي، دراسة
مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 78 .

للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، و بالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية اقل مما تدخره ، هذا ما يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي بعد مدة معينة، و بالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق استثمار هذه الأموال بدل اكتنازها.

ج- تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي : و هذا عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية منها أو الصناعية، حتى تحقق البلاد دوما انتعاش و رواج اقتصادي و تنمية دائمة . ففي البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعي والذي يؤثر تأثيرا كبيرا على البنيان الاقتصادي حيث أنه يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة، و الذي يلعب دورا هاما في مصادر الدخل القومي ، مما يجعل البلاد تتعرض بسببه لكثير من التقلبات الاقتصادية

الشديدة ، نتيجة لتقلب الأسعار والإنتاج فمثلا إذا جاء المحصول وفيرا وارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية حدث في البلاد موجة من الانتعاش والرواج الاقتصادي، والعكس صحيح إذا جاء المحصول قليل نتيجة لقلة المياه أو إصابته بآفة من الآفات أو تدهور سعره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في البلاد من هذا المنطلق يجب أن تركز الدولة على جميع القطاعات حتى تحقق تطور اقتصادي شامل ويكون هناك تعديل في الهيكل الاقتصادي. [1]

[1] هشام مصطفى الجمل ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006 ، ص ، 83 – 78 .

5/التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن مفهوم التنمية يتجاوز النطاق الاقتصادي إلى مجمل الإطار المجتمعي، يقتضي في جانب كفاءة مجتمعية تضم كفاءات اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى كفاءة إدارية كما تتطلب عدالة مجتمعية، وباعتبار المدخل الأساسي للتنمية هو ما يسمي بالتنمية الاقتصادية لما يتصف به البعد الاقتصادي من صلابة تمكنه من إخضاع العملية التنموية لمعيار الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى أفضل تخصيص للموارد يتيح للمجتمع ناتجا يمكنه من معالجة القضايا الاجتماعية .

وفي هذا الإطار ولتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات التي من شأنها أن تقضي على الاختلالات الهيكلية، وما نتج عن ذلك من اختلال العالقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة واختلال هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنيان الاجتماعي والثقافي بما يحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات الأنظمة بالإضافة الى ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه لمقتضيات النمو الاقتصادي الاقتصاد الدولي من اندماج اقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر باعتباره دولة ريعية بالدرجة الأولى . فمحاولة الجزائر نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والخروج من وضع الاجتماعي إلى وضع اجتماعي متقدم، باعتبار أن عالقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية عالقة تكاملية فال يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي . إن انتهاج الجزائر برامج الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها من خلال فترات متعددة بسبب حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية الجزائرية، وذلك قصد مواصلة عملية التنمية التي تكون شبه متوقفة خلال فترة الإصلاح بالإضافة الى معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج منها البطالة والفقر وغيرها، وكذلك القضاء على العلل الاجتماعية المصاحبة للتخلف

التي كانت دافعا للسياسات التى أفضت إلى اضطرابات كل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[1].

إن التنمية الاقتصادية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات التي من شأنها أن تؤثر على عجلة تقدمها، حيث أن ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة .بالإضافة إلى تراجع الاستثمار وتدني كفائته خاصة مع عدم الاستقرار السياسي التي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي، كان له الأثر على تراجع التنمية فيها بالإضافة الى الممارسات نفاق عوائد النفط دون عقلانية مع غياب الداريين الكفاء، وكما أن الفاسدة للمسؤولين الحكوميين وا الجزائر لم تفتح المجال الواسع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع النفط في نهاية لثمانينات ففكرة من خوصصة المؤسسات العمومية وهو ما زاد الطين بلة في عدم ترشيد القرارات السياسية و دون قراءة جيدة للحاضر و المستقبل وهو ما يؤدي إلى عدم راشدة القرار السياسي[2].

وان من أهم أسباب فشل التنمية في الجزائر إضافتا الى ما تم ذكره، هو البنيان الاقتصادي التبعي المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، وما يمثله من مصدر رئيسي للموارد المالية، وهذا ما أدى إلى تراجع أو انعدام الجهد المكثف والجاد لكسر حلقات التخلف والتبعية، بالإضافة إلى الأطماع الضغوط الخارجية المحيطة بالمنطقة العربية وما فعلته الثورات العربية او ما يصطلح عليه إعلاميا "الربيع العربي" كان له وقع في سياسات الدول وانعكاس بالسلب على ما اقترفته الدول العربية .إن تضافر هذه الأسباب أدي إلى تراجع التنمية في الجزائر وهذا لعدم ملائمة المناخ الفكري وتوائمه مع المناخ الاجتماعي وصالحية البرامج التنموية في الجزائر، والسؤال الذي يطرح هو ما هو عادة بعث التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ .السبيل لا لنطالق وا إن السبيل إلى بعث التنمية يرجع إلى العقلانية وذلك من

[1] إسماعيل الزبري، وآخرون، أفاق التنمية في الوطن العربي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006 ،ص73

[2] (محمد أحمد الدوري، التخلف االقتصادي، ط 5 ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987 ،ص 58.

خلال تطبيق آليات الحكم الراشد، حيث أن مضمون المحوري للحكم الراشد في المجال الاقتصادي هو هو انسحاب الدولة من هذا القطاب بنسبة كبيرة و فتح المجال للحريات الاقتصادية، ويكمن البعد الاقتصادي في الحكم الراشد في تحقيق الرشادة اجراءات اتخاذ الق ار ارت التي تكون لها تأثي ارت على الاقتصادية والتي تعني:" عملية تشمل أساليب وا النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى"، وعليه فالبعد الاقتصادي يتضمن بعدا اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الفعالية في نشاط الحكم، وذلك من خالل الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والتوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية . والملاحظ أنه قد أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها في ثالث مجالات هي- :

تحقيق الاستقرار السياسي .

فتح المجال للقطاع الخاص والغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة- .

إصلاح الإطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

6/المخططات الخماسية في الجزائر

سنقسم هذا المحور الى قسمين، بحيث سنتناول في القسم الأول مخططات التنمية في الجزائر في مرحلة الأحادية وفي القسم الثاني سنتناولها في مرحلة التعددية.

1-1مرحلة الأحادية(1967-1989)

ضمت هذه المرحلة جملة من المخططات، وهي على التوالي كالتالي:)المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1973-1970)، المخطط الرباعي الثاني(1977-1974)، المخطط الخماسي الأول (1984-1980)، المخطط الخماسي الثاني (1989-1985)،

-المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

ركزت الجزائر في هذا المخطط بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة، حيث خصص لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات تقريبا 49 % وهذا يعكس بوضوح التوجه العام لمسيرة التنمية في الجزائر في ظل هذه المرحلة، والتي كانت

تستهدف أساسا خلق قاعدة صناعية متينة تؤدي إلى انطلاقة سريعة لباقي القطاعات، لكن عكس ما نجده في قطاعات السكن والتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى التي عرفت وتيرة ضعيفة مقارنة مع قطاع الصناعة، بحيث ترتب على ذلك نتائج سلبية انعكست على الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري. لقد نفذت الحكومة الجزائرية سوى 87 % من هذا المخطط أي بما قيمته 470 مليون دينار جزائري، وتأتي المحروقات والصناعات البيتروكيميائية في مقدمة القطاعات التي تم تنفيذها وفق توقعات المخطط، في حين نجد أن قطاعات أخرى لم تعرف إلى انجازات قليلة ويتعلق الأمر بخدمات السكن والصحة والتعليم على وجه الخصوص، وهذا ما يدل على توجه الدولة على الاهتمام بالصناعات القاعدية الثقيلة، وتأجيل الاهتمام بالخدمات الاجتماعية إلى ما بعد تحقيق ذلك الهدف، إضافة إلى ضعف إمكانيات الاستثمار، ولجوء الدولة إلى الاقتراض لتنفيذ المشاريع المستعجلة والاستراتيجية ضمن خطة التنمية. [1]

-المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

استهدف هذا المخطط تحقيق نمو سنوي يقدر ب 9% وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية

[1] بلقاسم نويصر، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية -دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف-،
أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2010/2011، ص172 ،171.

سوى 11.081 مليار دينار جزائري، وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع

إستراتجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي صبت اهتمامها بالدرجة الأولى على التخفيف من حدة البطالة، في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وهكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدفت أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهروبائية،وكذا تطوير صناعة الأسمدة التي توفر المنتجات الاستراتيجية وتطور القطاع الزراعي.

-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

لقد تزامنت هذه الفترة مع الارتفاع في المداخل للبلاد، نظرا لارتفاع سعر البرميل من البترول من 3.3 دولار في سنة 1971 إلى 9.25 دولار في ديسمبر 1973، والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963، إلى 42 مليون طن سسنة1969، إلى 46 مليون طن سنة 1972، والتي ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة. فكانت لتلك السياسة التنموية ثالثة أهداف والمتمثلة في: الاستقلال الاقتصادي، تلبية وتحقيق الحاجات السوسيو-اقتصادية لعامة الشعب الجزائري، وأخيرا تحقيق الرخاء الاجتماعي.

-المخطط الخماسي الأول (1980-1984) [1].

تم في هذا المخطط تطبيق التوجيهات السياسية التي جاءت بها مقررات المؤتمر الرابع للحزب المنعقدة في جانفي1979 ،بحيث توقع هذا المخطط تحقيق حجم استثمارات تقدر ب 400 مليار د.ج، في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير،والتكوين المهني،

[1] بلقاسم نويصر، مرجع سبق ذكره، ص 174

[2]مراد موالي الحاج، واقع ومصير السياسية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، "في الموقع الإلكتروني": http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06، p 07./

وأوصى بإصلاحات نوعية خاصة على مستوى التنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني. وفحو هذه الإصلاحات أنها تستهدف إنشاء مؤسسات

صغيرة يسهل تسييرها، إلى جانب تحسين التوزيع الإقليمي بوسائل الدراسات الإنجاز والإنتاج وتقريب مراكز اتخاذ القرار من النشاط وتحديد المسؤوليات،وتثمين المبادرات والكفاءات وتوفير أدوات التسيير الفعال. [1]

-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

ما يمكن ملاحظته على هذا المخطط أنه أخذ على عاتقه انشغالين رئيسيين هما:

أ -نمو ديموغرافي مضطر، صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة، وقد تزامن هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة، جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى إلى العجز في تمويل المشاريع المدرجة ضمن المخطط، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما أدى إلى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر عام 1988.

ب-كما استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج ،بهدف تحقيق مستوى استثمار ماريقدرب 550 د.ج،والتحكم في التوازنات المالية الخارجية، تحقيق لمبدأ استقلال الخيارات والسياسات الاقتصادية. [1]

وبصفة عامة فإن المخطط الخماسي الثاني استهدف أيضا استعمال أدوات التنظيم استعمالا امثلا مثل: الأسعار، المداخيل،الضرائب، الادخار والقروض، إضافة إلى استكمال عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، بهدف تحقيق الاستقلالية الحقيقية للمؤسسات العمومية التي شرع فيها سنة 1987، لكن ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط على الصعيد الاجتماعي تراجع نتائج

[1] بقاسم نويصر، مرجع سبق ذكره، ص 184

التشغيل حيث عرفت الجزائر بداية من سنة 1987 صعوبات كثيرة في الحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات من المواد الغذائية، ومعدات التجهيز، وخدمة الديون، مما عجل بانفجار الأوضاع الاجتماعيةوبدايةتطبيق سياسات أكثر حزما والاتجاه نحو المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل إعادة التنظيم الاقتصادي والمالي وفقا لبرامج التثبيت الاقتصادي الذي سيشرع في تطبيقها بداية من سنة 1989 ،وبرنامج التعديل الهيكلي الذي شرع فيه بداية من سنة 1995 ولغاية 1998 .[1]

2-2مرحلة التعددية(1989-2014)

تضمنت هذه المرحلة جملة من المخططات التنموية، وهي على التوالي كالتالي: التنمية في فترة التسعينات، المخطط التنموي(2001-2004)، المخطط التنموي(2005-2009)، المخطط التنموي (2010-2014).

التنمية في فترة التسعينات

في فترة التسعينات وفي سياق استمرار وتيرة الشاملة للاقتصاد الوطني وبنظرة تنموية جديدة، تجدر الإشارة إلى الوضعية الصعبة التي أصبح يعرفها الاقتصاد الوطني، والتي انجر عنها هشاشة في الجبهة الاجتماعية، نتيجة لعدم القدرة على لوفاء بمطالبها الملحة في تحسين إطار حياتها وفي هذا الخصوص يمكن أن نشير إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، بما يضمن الانتقال السريع نحو اقتصاد السوق،رغم الكلفة الاجتماعية الباهظة.

[1]. المرجع نفسه ، ص 185-186

[2].

وخلال هذه المرحلة عمدت الجزائر على القيام بعلاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بغية دفع وتيرة عملية الإصلاحات التي شرعت فيها، كالانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق النظام الاقتصادي الرأسمالي .[1]

-المخطط التنموي (2001-2004)

خصص لهذا المخطط غلاف مالي قدر ب 525 ملياردينارجزائري، منها 129 مليار دج للتنمية المحلية، وأكثر من 90 مليار للتنمية البشرية معتمدة الدولة في ذلك على عائدات المحروقات، حيث تمثلت هذه التنمية في خلق مناصب شغل، الاستثمار في البنى التحتية الأساسية، دعم المؤسسات الفلاحية والصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية البشرية. كما خصص مخطط الإنعاش الاقتصادي لدعم الري والمنشأت وتحسين مستوى المعيشة، التنمية المحلية والتنمية البشرية، وذلك بهدف: (احترام العمليات التي هي في طور الإنجاز صيانة البنى التحتية، توفير الوسائل وقدرات الإنجاز خاصة الوطنية منها، انجاز العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرامج والمستعدة فيها في الانطلاق مباشرة.)[2]

-المخطط التنموي (2005-2009)

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسارالتقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه. حيث

سجل التزام السيد رئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة "بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. وزيادة على ذالك،فقد تم تأكيد هذا الالتزام التعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو. ولذلك

[1] بلقاسم نويصر، مرجع سبق ذكره، ص 186 .

[2] فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق، الجزائر، ص 286

ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة

للانفتاح على الاقتصاد العالمي [1].

-المخطط التنموي (2010-2014)

المشاريع التنموية المتعلقة بالتنمية البشرية يخصص مخطط 2010/2014 أكثرمن % 40 من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص

ما يلي:

-ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية منها 1000 إكماليةو 850 ثانوية (و600.000 مكان بيداغوجي جامعيو 400.000 مكان

إيواء للطلبة وأكثرمن300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- ما يقارب 500 ملياردج لتهيئة الإقليم والبيئة.

-مبلغ 250 ملياردج لتطوير اقتصاد المعرفة،وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية. [2]

[1] كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 07، جوان 2010 ، ص 205.

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010/2014، يوم الإثنين 24 ماي 2010، الجزائر، ص 04

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستطيع أن نقول أن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية

المقاولاتية، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين. ولذلك رأينا نتائج هذه السياسات على النشاط الاقتصادي من خلال تزايد أعداد الأنشطة المقاولاتية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتسجيلها لأرقام هامة في تدعيم معطيات النشاط الاقتصادي كالصادرات خارج المحروقات ، مناصب الشغل، وتطور الناتج الداخلي الخام .

الإطار التحليلي

الفصل الرابع: دار المقولاتية بجامعة الجلفة

تمهيد

1. نشأة وتطور المقاولاتية في الجزائر
2. دور المقولاتية في تحقيق التنمية
3. مساهمة المقولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي
4. نشأة وتعريف دار المقولاتية
5. مهام دار المقولاتية
6. دور دار المقاولاتية
7. برنامج وأنشطة دار المقولاتية
8. أهداف دار المقولاتية
9. أهمية وضرورة دار المقولاتية

تمهيد

خلال السنوات الأخيرة تزايد اهتمام مؤسسات التعليم العالي في الجزائر بالمقاولاتية و ذلك بغرض ترقية الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين. وقد تجسد ذلك من خلال الاتفاقية المبرمة بين وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ووزارة العمل، التشغيل و الضمان الاجتماعي والتي نشأ عنها هيئة سميت بدار المقاولاتية متواجدة في جميع مؤسسات التعليم العالي في الجزائر. وقد ارتكزت محاور دار المقاولاتية لترقية الثقافة المقاولاتية على تبسيط آليات إنشاء المؤسسات وتثمين السلوكات المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي وفتح مؤسسات التعليم العالي على محيط إنشاء المؤسسات. ومن اجل الإحاطة بالموضوع ارتأينا ان نتعرف في هذ الفصل على دار المقولاتية بجامعة الجلفة ودورها في التنمية .

1- نشأة وتطور المقاولاتية في الجزائر

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني الجزائري الذي مر بعدة محطات تاريخية مختلفة تأثرا بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية للبلاد ونجد هناك مستويين أساسيين للاقتصاد الوطني الجزائري:

- مستوى الاقتصاد الكلي :

عرفت المؤسسات الجزائرية غداة الاستقلال مرحلة تعرف بمرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات القائمة على الاعتماد على الأسلوب التقليدي في تنظيم وتسيير المؤسسة و ذلك لاعتبارات قلة الإطارات الكفوءة و المؤهلة وانعدام

التجربة الكافية لها. [1]

اضافة إلى الوضعية الاقتصادية و السياسية والاجتماعية التي تتمثل في اقتصاد شبه مدمر وانتشار البطالة ،الفقر،التهميش و الأمية .حيث حاول في هذه الفترة العمال على اختلاف فئاتهم و قدراتهم التوجه لإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي باعتباره القطاع المحرك للقطاعات الأخرى. [2]

ان فكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير عميق وإنما كانت استجابة عفوية لظروف سائدة فرضت العمل بهذا النمط حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية سنة 1964 م إلى 413 مؤسسة كانت تسير ذاتيا وأغلبية هذه المؤسسات تتميز بصغر حجمها لكن هذا الوضع لم

[1] بن عنتر عبد الرحمان ، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و افاقها ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد2، جامعة بومرداس ، 2002، ص4.

[2] بجاوي مدني، التفرقة ين عقد العمل و عقد المقاولة : دراسة تحليلية و نقدية ، ط2، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع ،
الجزائر ، 2014 ، ص53 .

يدم طويلا حتى بدأ العمل على التقليل من انتشاره وإتباع سياسة التأميمات (تأميم قطاع البنوك و المناجم 1966م ، قطاع المؤسسات ما بين 1966. 1970، قطاع المحروقات 24 فيفري 1971 م)وكذا بدا الاهتمام بالتفكير في خلق شركات وطنية من قبل متخذو القرار

(الشركة الوطنية للنفط ، الشركة الوطنية للحديد و الصلب ، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية ، الشركة الجزائرية للتأمين.... الخ). [1]

وقد اعتبر في هذه المرحلة القطاع الخاص آنذاك قطاعا انتهازيا لا يستطيع خلق قيمة اضافية في الاقتصاد الوطني .

▪بمستوى الاقتصاد الجزئي:

ان دخول الجزائر إلى مرحلة اقتصاد السوق حتم عليها ادخال العديد من التعديلات والتغييرات القانونية لتسهيل عملية التبادل الحر الذي يتطلب ارساء قواعد مثل المنافسة ، الخوصصة وكذا حرية التجارة ومن اجل ذلك سعت الدولة إلى انتهاج سياسة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية وكذا بناء اقتصاد وطني عصري و اخراج المؤسسة الوطنية من البيروقراطية وإعطائها الحرية اللازمة .فالنظام الجديد القائم على تحفيز الاستثمار وترقية وخلق قدرة تشغيل الشباب في انتظار فائدة من ذلك،[2]حيث نص المنشور التشريعي رقم 08-17 بالإعفاء من حقوق الملكيات بجميع المنشآت العقارية في اطار الاستثمارات .فهذا النظام جاء مكان الاجراءات الضريبية المرتبطة بشرط ان تكون الأولوية للنشاطات المصرح بها في اطار تعاونيات الشباب من بداية نشاطهم إلى غاية قيامهم بالإنتاج .كما لا يمكن لهذه النشاطات الاستثمارية ان يتجاوز رقم أعمالها اربعة

[1] عزوز الثقة ،تطور الاقتصاد الجزائري ، متوفر على الموقع التالي http: //startimes.dz اطلع عليه يوم 2022/05/24 الساعة15:40

[2] https://startimes.dz ، .مرجع نفسه [1]

مليون دينار جزائري .كما حددت مدة الاعفاء بثلاث سنوات من تاريخ الاستغلال ويمكن ان تمدد هذه المدة إلى ستة سنوات في حالة ممارسة النشاط في المناطق النائية. [1]

ان سياسة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة الجزائرية نتيجة الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في فترة العشرية السوداء دفع بصناع القرار إلى إجبارهم إلى اعادة النظر في الاختبارات الأولى المنتهجة في اطار تطوير القطاع الصناعي الخاص بالفترة الممتدة ما بين (1983. 19التي بلغ عدد مشاريعها حوالي 2328 مشروع وما بين (1985م . 1987) وإلى 5015 مشروع . [3]

فعلا ان هذه الفترة عرفت تفتحا أكبر اتجاه المؤسسات الناشئة وتشجيعها على الظهور إلا أنها كانت تحتاج إلى رعاية خاصة لأنها تتميز بالهشاشة و الضعف و قابلية التأثر و الانهيار امام اي متغيرات خارجية لاسيما بعد فتح الأسواق

الخارجية وهذا بدوره ادى إلى تقليص فرصة الاستمرار لهاته المؤسسات

الوطنية مما حتم على الدولة الجزائرية انشاء صندوق القروض الممنوحة بموجب المرسوم 373.02 المؤرخ في 11نوفمرب 2002م ومهمته السياسية تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وكذا انشاء مراكز التسهيل و تكوين المشاتل.

[1] خبابة عبد الله ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :الية لتحقيق التنمية المستدامة ، دط ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2013 ،ص21.

ps://startimes.dz ، .مرجع نفسه

2/ –دور المقولاتية في تحقيق التنمية

ان أهم ما يميز شعوب العالم النامي اليوم هو الطموح الكبير نحو التقدم و الارتقاء و تحقيق افضل معدلات الحياة الإنسانية وبمعنى اخر تتسم هذه الشعوب بالطموح التنموي حيث اصبحت التنمية شغلها الشاغل و املها في الخلاص من كل مظاهر وأساليب التخلف الذي عاشته لعشرات السنين ليس بالأمر السهل للوصول إلى مستوى تحقيق حاجات و تطلعات اجيال الحاضر والمستقبل مع تحقيق توازن في التنمية[1].

وتتجه الدول العربية نحو الاهتمام بدعم التنمية المستدامة و تركيز خططها التنموية للاستفادة من الإمكانيات و القدرات المختلفة لاقتصاديها الوطنية ،فالتنمية الاقتصادية هي "العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف و تطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من احد الوسائل التكنولوجيا واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية ".[2]

وتعد المقاولاتية اليوم في مقدمة اهتمامات الدول العربية حيث اصبح لها دور واضح وجليا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فمن الناحية الاقتصادية تؤدي اقامة العمال الجديدة خلق فرص عمل و زيادة الإنتاج المحلي ومن خلال ظهور وحدات اقتصادية(مؤسسات) تتميز بالاستدامة و النمو و الابتكار في تحقيق التنمية و الرفاهية العامة للمجتمع وذلك من خلال انتاج و توزيع منتجات جديدة و منافسة في السوق مما يزيد من ديناميكية وتحريك

[1] لحلول فايزة و جمعي فاطمة ، المعوقات الثقافية لمساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف

[2] خبابة عبد اهلل ،مرجع سبق ذكره ، ص116

العجلة الاقتصادية كما ان قدرة المؤسسات على الاستدامة والنمو يساهم بشكل كبير في خلق مناصب شغل جديدة مما تكون لديه انعكاسات مباشرة وإيجابية. [1]

اما من الناحية الاجتماعية فإن انتشار مفهوم المقولاتية في المجتمع يؤدي إلى توليد روح المبادرة و الابتكار و التنافس بين الأفراد فضلا عن حل مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول العربية عامة و الجزائر خاصة ،فهي تعتبر من اخطر المشاكل التي تواجه العالم ولاسيما الدول النامية وهي بمثابة اخطبوط يشكل تهديدا واضحا للاستقرار الاجتماعي. لذا فالدولة الجزائرية تسعى إلى تطوير مجال المؤسسات الناشئة لرفع معدلات التشغيل خاصة فئة الشباب التي اضحت القاعدة الاجتماعية في الهرم الديموغرافي الجزائري .وهذا ما يمنح الجزائر شأنها شأن العديد من دول العالم النامي فرص أكبر لتحقيق التنمية باعتبار هذه الفئة تشكل رأسمال حقيقيا يتميز بطاقات كامنة للإنتاج والإبداع. [2]

3/-مساهمة المقولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي

لإدراك حقيقة المقاولاتية كألية لتنويع اقتصاد الجزائر لابد من تحليل الناتج الداخلي الخام وكذلك دراسة مكوناته و مقدار مساهمة النشاطات الاقتصادية فيه ، و كذلك مخرجاته و مدى مساهمتها في تركيبة الصادرات و من ثم تعدد مصادر الدخل و سوف نقوم بتحليل بعض الأشكال و البيانات لمعرفة الوضع الحالي للدولة الجزائرية

أولا: تطور مناصب الشغل في المقاولاتية جدول رقم 04 :

[1] طالم علي ،فيلالي بومدين ، اشكالية التنمية في الجزائر متوفر على الموقع التالي :
https://www.researchgate.net اطلع عليه يوم 24\05\2022على الساعة 17:30

[2] بداوي سفيان ،ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول ، دراسة ميدانية بولاية تلمسان ، اطروحة دكتوراه ، جامعة ابي بكر بالقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2015-2014، ص120

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الخاص	618515	658737	711275	777259	851511	931031	131637
القطاع العام	557	572	557	557	542	532	438
المجموع	619072	659309	711832	777816	252053	934569	1014075

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل حوالي 88.8% ، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات في نهاية الفصل الأول من 2016 إلى: 1014075 مؤسسة حيث 88.81%منها تنتمي إلى القطاع الخاص. [1]

الجدول رقم 04: تطور عدد المقاولاتية من خلال الفترة 2010 إلى 2016

من إعداد الطالبتان بالاستعانة على مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا العدد 19، المجلد 14، 2018 من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة مستمرة من خلال سنة 2010 حيث تقدر بـ 618515و وصلت سنة 2016 إلى 1014075. حيث من بين سنة 2010 إلى 2015 شاهدت نسبة الزيادة بـ 51% و نسبة الزيادة من سنة لأخرى تتجاوز 1% و يرجع هذا التطور المعتبر إلى زيادة المؤسسات الخاصة حيث وصلت في القطاع الخاص إلى 131637 مؤسسة بالمقابل شهدت المؤسسات العمومية إنخفاظا من خلال الفترة نفسها إلى 438 مؤسسة و هذا راجع إلى خوصصة التي قامت بها الدولة الجزائرية في إطار التوجيه نحو اقتصاد السوق. [1]

[1] بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر "تقييم اداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2001-2016". مجلة

-مساهمة المقولاتية في التشغيل:

الجدول رقم (05) عدد مناصب الشغل التي توفرها المقاولاتية خلال الفترة 2010-2016 : [1]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مناصب الشغل	1625686	1724197	1848117	2001982	2157232	2371020	2487914

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاستعانة على مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة مستمرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترجع هذه الزيادة إلى نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة التي تشغل 94% من العمال و قد ساهمت في تقليص نسبة البطالة حيث وصلت إلى 10% سنة 2010 و بـ 11% سنة 2015.إن مساهمة المقاولاتية في إجمالي التشغيل عرفت تحسن خلال السنوات الأخيرة حيث وصلت سنة 2010 إلى 15 % لتصل إلى 20% سنة 2015و لكن تبقى دون المستوى الذي يحققه هذا القطاع في الدول المتقدمة.[1]

ثانيا: مساهمة المقولاتية في تطور الميزان التجاري

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 2011 فائض في الميزان التجاري حيث بلغ أكثر من 26.93 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 16.58 مليار دولار أمريكي سنة 2010 وذلك راجع لزيادة الصادرات بـ 28.63 %.

[1] بوقادير ربيعة ، مطاي عبد القادر ، مرجع سابق، ص52 .

الجدول(06) : تطور الميزان التجاري الجزائري (2010/2011)

	2010	2011	معدل التطور %
الاستيراد	40472	46453	14.78
التصدير	57053	73390	28.63
الميزان التجاري	16581	26937	62.46

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4/-نشأة وتعريف دار المقولاتية

1-نشأة دار المقولاتية:

إن الجامعة الجزائرية واعية كل الوعي بالرهانات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وحريصة كل الحرص على المستقبل المهني لطلابها حيث التزمت بالتواصل الايجابي بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية. إن هذا المسعى كلل بإنشاء دار المقاولاتية والتي من خلال نشاطاتها المكثفة تشهد تطورا مستمرا من حيث الأداء والتنظيم من أجل تشجيع الثقافة المقاولاتية.

يشير تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية 2011 أن في الجزائر هناك تناسب طردي بين التعليم ومعدل النشاط المقاولاتي إلا أنه توجد فروق بين مستويات مختلفة من التعليم بالنسبة للمقاولين الجزائريين ، ف 29.3% من البالغين المقاولين لديهم مستوى التعليم الابتدائي ، 36% لديهم مستوى التعليم الثانوي و35% لديهم مستوى التعليم العالي الجامعي وهذا بسبب غياب التكوين المقاولاتي في مختلف مستويات .

كما توصل (Benredjem,2010) إلى نفس النتيجة من خلال دراسة ميدانية أجريت على الطلاب وإطارات جزائريين توصل من خلالها لمعرفة مدى أهمية التعليم والتكوين المقاولاتي

للفهم الجيد لمنطق الأعمال وكذا عالم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات، ففي الواقع عدد قليل من مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تقدم مقاييس في مجال المقاولاتية في مرحلة ما بعد التدرج ، وهذا الأمرمقلق جدا عندما نعرف أن تلك التي تقدم مقاييس في مجال المقاولاتية في مرحلة قبل التدرج قليلة جدا ، ففي ولاية الجزائر العاصمة وحدها المدرسة العليا للتجارةESC تقدم مقياس في المقاولاتية لطلاب السنة الثالثة حيث يجب الانتظار حتى مرحلة ما بعد التدرج للحصول على هذه المقاييس ، وهذا الأمر أيضا غير مطمئنّ إلى حد ما في مؤسسات التعليم العالي الخاص ، حيث تم تطوير ماستر في المقاولاتية ومع ذلك فإن الحصول على هذه الدورات عادة مكلف للغاية أي عموما بمعدل 500000 دج في السنة وهو معدل عالي جدا بالنسبة لقدرة الأسر المتوسطة ، بالإضافة إلى ذلك فالتوزيع الجغرافي لهياكل التكوين يخضع لمعايير يمليها التقسيم الإداري وليس لمعايير موضوعية متعلقة بالخصوصيات الطبيعة والاقتصادية لكل منطقة وبالمهن المتواجدة في هذه المناطق ، وبالتالي فإن هذه المنظومة لم تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المهارة لسوق العمل ، بالإضافة إلى اعتمادها على التلقين وعدم المبادرة.[1]

تم تعميم مفهوم دار المقاولاتية في عام 2013 على مستوى جميع الجامعات الجزائرية والمدارس العليا بعد النتائج المقنعة التي تم التوصل إليها بعد التجربة التي أجريت عام 2007 على مستوى جامعة منتوري بقسنطينة بالشراكة مع جامعة بيير منديز بفرنسا غرونوبل L'université Pierre Mendès France dGrenoble حيث أصبح يوجد في الجزائر عشرات دور المقاولاتية على مستوى الجامعات المنتشرة على كامل التراب الوطني والتي يتم فيها تكوين وتدريب 1300000 طالب في مختلف التخصصات ، ويمكن

[1]-Jean-Pierre BECHARD, Les grandes question de recherche en entrepreneurship et éducation .cahier

De recherche no 94-11-02.Ecole des Hautes Etudes commercailes HEC Montréal-p04

الاعتماد عليها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وقد تم وضع نظام ANSEJ كآلية مناسبة لضمان التواصل بين عالم المعرفة وعالم الاقتصاد وخلق الثروة. [1]

إن فكرة إنشاء دار المقاولاتية بالجامعة الجزائرية كانت تعبيرا لالتزام مواطنة في البداية ثم تطورت وأصبحت هدف إلى أن تكون قاطرة الكفاءات الجامعية التي تحقق تنمية اقتصادية مستدام من خلال تشجيع الثقافة المقاولاتية و تعزيز التوجه المقاولاتي للطالب الجامعي. ويعود ظهور دار المقاولاتية لأول مرة حسب Boissin في منطقة غرونوبل بفرنسا سنة 2002 ليتم فيما بعد نقل التجربة إلى العديد من دول العالم على غرار الجزائر، كندا ، بدعم من وزارة التعليم العالي والبحث بفرنسا البرازيل ...الخ، حيث تم عرض هذه التجربة خلال العديد من الأيام الدراسية والملتقيات الدولية مثل كندا ،تونس وفنلندا والسويد، ثم أخذت الفكرة تتطور وتتوسع على مستوى البلد ، حيث شكلت لجنة وطنية لانتقاء مشاريع إنشاء العديد من دور المقاولاتية على مستوى مختلف المناطق الفرنسية ، [2]تشكلت هذه اللجنة من فاعلين من وزارة التعليم العالي والبحث ،والقطاع الصناعي ،في بادئ الأمر تلقت اللجنة 19 مشروعا في جويلية 2004 ليتم إنتقاء 06 مشاريع منها فقط تتوزع على منطقة أوفرنيAuvergne وليموزان ونوربا دو كالي Nrd-pas de calais و بروفنس provence ،حيث كلفت وزارة التعليم العالي الفرنسية دار المقاولاتية بغرونوبل بمهمة التنسيق بين مختلف دور المقاولاتية من خلال خلق شبكة تجمع بينها وتنسق بينها وبين مختلف هيئات المرافقة. [1]-

2-تعريف دار المقولاتية:

كلمة "دار" تبرز من المركز أو المعيد، وتستحضر فكرة أكثر من خلية(أو هيكل)ودود ، رحب ، متضامن، ومنتج لمقيم والثقافة.

[1] عدمان مريزيق ،المقاربات البيداغوجية لتدريس المقاولاتية و المقاربة بالكفاءات ،الملتقى الدولي حول المقاولاتية :التكوين و فرص الأعمال ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2010 ،ص 08 -07.

[2] قوجيل محمد ،قريشي يوسف (2017) سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر،العدد 07،ص169

وهي كمورد خلية لتنمية ثقافة المقاولاتية وخدمة الجهات الفاعلة.

وقد تم تعريفها :"الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتثقيف الطالب وتعريفهم على العمل مع الشراكة مع الجامعة ".[1]

يذكر أن دار المقولاتية: "عبارة عن هيئة مقرها الجامعة تتمثل مهامها في تكوين وتحفيز الطلبة والباحثين وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، ولقد تم إنشاؤها لأول مرة بجامعة غرونوبل بفرنسا سنة 2003،أما في الجزائر فأنشئت لأول مرة سنة 2007 بجامعة منتوري بقسنطينة. [2]

تمّ إنشاء دار المقاولاتية بجامعة الجلفة. وتم إمضاء اتفاقية بين المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وادارة جامعة زيان عاشور" الجلفة "في اليوم التاسع من شهر أكتوبر2013 على الساعة الثانية زوالا بمقر رئاسة جامعة زيان عاشور بالجلفة، تنص على إنشاء دار المقاولاتية لفائدة الطلبة الجامعيين، تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء الدار داخل الحرم الجامعي من أجل غرس روح المقاولاتية لدى الشباب سيما حاملي الشهادات الجامعية لإنشاء مؤسسات مصغرة، وقد أوضحت المديرة العامة للوكالة أنّ هذه الخطوة ستكون بمثابة انطلاقة فعلية ميدانية لتجسيد الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة من خلال المرافقة وتقديم الاستشارة من طرف المختصين،ويتجلى دور

[1] Moussaoui Abdenour, Berkane Youcef , développement de la culture Entrepreneuriale : contraintes et opportunités pour l'université Algérienne, Émes journées du développement ATM2014 Éthique, entrepreneuriat

[2] هواري معراج، فتيحة عبيدي ، دار المقولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أنموذج "،دراسات، العدد الاقتصادي ، المجلد 07،العدد01،جانفي 2016،جامعة الاغواط ، ص 11 .

هذا المرفق الاستشاري الذي يدخل في صميم مهام الوكالة في تنظيم أبواب مفتوحة على مدار السنة أمام الشباب للتعريف ، لإنشاء مشاريع استثمارية ناجحة. [1]

4/ مهام دار المقولاتية

تتمثل مهام دار المقاولاتية فيما يلي :

- نشر ثقافة تنظيم المشاريع من خلال التوعية والتحسيس .
- تكوين الطلبة على المقاولاتية والعمل المقاولاتي .
- الدعم المسبق للطلاب الذين يحملون المشاريع.
- مرافقة وتوجيه الطلبة الراغبين في تجسيد أفكارهم.[2]

أما عن مهام دار المقولاتية بجامعة الجلفة فتكمن في أن الوظيفة الأساسية لها هي تعليم المقولاتية، بهدف تمكين الطلاب من نية تنظيم المشاريع من خلال برامج التوعية ونشر ثقافة العمل الحر. الوظيفة الثانية لدار المقاولاتية تكمن في مرحلة ما قبل الدعم لمطالب وأصحاب أفكار المشاريع الباحثين (المصاحبة).

الوظيفة الثانية تأتي بالمرافقة (المصاحبة) من فكرة المشروع، ودار المقاولاتية إضافة إلى جمع الموارد التعليمة تقوم بعملية الدعم التقني لمشروع المبادر.

ورغم أن الهدف الرئيسي لدار المقاولاتية هو العمل على نية تنظيم المشاريع من الطلاب والباحثين،تظل الحقيقة أن هذا الهيكل يجب أن يكون قادر على المساعدة في هيكلة الفكرة

[1] ديار أمينة، عراش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقولاتية جامعة قسنطينة وجامعة الجلفة ،مجلة آفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي، دورية سداسية أكاديمية دولية محكمة، العدد 03،جانفي 2019 ،ص24.

[2] هواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

ورعاية المشروع مع كافة هياكل الدعم . ويخلص الشكل رقم 01 العمل من دار المقاولاتية في جميع مراحل عملية تنظيم المشاريع. [1]

الجدول رقم 07 :عملية تنظيم المشاريع والعمل من دار المقاولاتية

ظهور الفكرة ....هيكلة المشروع	تنفيذ المشروع
دار المقاولاتية	التواصل مع هياكل الدعم -منابر المبادرات المحلية - الحاضنات -شبكات التعهد -غرف التجارة

Source: J. P. Boissin, op cit, p1

6/ دور دار المقولاتية

إن تطوير المقاولاتية يمثل تحديا رئيسياً لإنشاء الأعمال والتجديد الاقتصادي لإنعاش مجتمعنا، ودار المقاولاتية هي الرابط التشغيلي المحلي لنشر روح المبادرة في أوساط الطلبة الجامعيين و الباحثين.

كما أنها ذات أهمية كبيرة ولها دور في جامعة زيان عاشور لتحويل السياسة العلمية والتكنولوجية المعتمدة على العلم إلى سياسة معتمدة على الإبداع والإبتكار، وأن الطالب الجامعي يمكنه التوجه مقاولاتيا كونه لديه مؤهلات تسمح له بإنشاء المشاريع والقدرة على الإبداع والإبتكار، وكل ذلك يكون بتعزيز تلك الشراكة وتوجيهها إيجابيا..

[1] دبديار أمينة، مرجع سبق ذكره ، ص 24-25

حتى يكون لدار المقاولاتية بجامعة زيان عاشور "الجلفة" الأثر الأكبر في زرع روح المقاولة والثقافة المقاولاتية لتحفيز الطلبة لإنشاء مشاريعهم الخاصة، يجب الوقوف على ما يلي:

-تحضير أرضية لتدريس مقاييس تتعلق بإنشاء المؤسسات.

-تحديد رؤية الطالب لآليات التشغيل المتوفرة .

-معرفة مدى رغبة الطالب في جامعة الجلفة خصوصا والطلبة عموما في إنشاء مؤسسات ومشاريع خاصة بهم.

تعريف الطالب بالفكر المقاولاتية والمقاولة وتحسيسه بدوره في حل مشكلة البطالة .

7/ برنامجها وأنشطتها

إن الأنشطة الرئيسية التي تقوم بيها دار المقولاتية، تستند إجراءاتها على برنامج سنوي وفق التالي:

-تقديم المعلومات ونشر الوعي للطلبة والباحثين في الأيام ذات الطابع العام منذ شهر أكتوبر 2013، إلى غاية يومنا هذا.

-إقامة أيام دراسية.

-الجامعة الصيفية :المنهج على تنظيم المشاريع بمشاركة شركاء ل

الموائد المستديرة المواضعية، وحدات عملية تنظيم المشاريع وخطط العمل، ،

الجدول رقم 08 :مخطط عمل دار المقاولاتية للموسمين الجامعيين(2013-2014)و(2014-2015)

الرقم	موضوع التظاهرة	مكان التظاهرة	محتوى التظاهرة	تاريخ التظاهرة
1	يوم إعلامي تحسيسي	كلية العلوم التكنولوجية	تقديم جهاز الوكالة والتعريف بدار المقاولاتية بحضور casnos+cnas+ البنك والضرائب	2013/10/31
2	يوم إعلامي تكويني	معهد الهندسة المدنية	تقديم جهاز الوكالة والتعريف بدار المقاولاتية وتقديم دراسة حالة (شاب مستفيد من جهاز الوكالة)	2013/11/28
3	أيام تكوينية	كلية العلوم البيولوجية	تقديم جهاز الوكالة وشركائها والتعريف بأهداف دار المقولاتية	من 2014/01/14 إلى غاية 2014/01/15
4	أبواب مفتوحة	معهد العلوم الطبيعية والحياة	عرض بعض المنتجات للمؤسسات الممولة من طرف الوكالة	2014/03/10 من إلى غاية 132014/03/
5	أبواب مفتوحة بمناسبة عيد الطالب	معهد العلوم الطبيعية والحياة	عرض بعض المنتجات للمؤسسات الممولة من طرف الوكالة	2014/06/19
6	الجامعة الصيفية	كلية العلوم الاقتصادية	تقديم جهاز الوكالة والتعريف بدار المقاولاتية بحضور casnos+cnas+ البنك والضرائب	2014/06/27 من إلى غاية 2014/06/31

7	تدشين مقر دار المقولاتية من طرف معالي وزير العمل والتشغيل والضمان	مقر دار المقولاتية	تدشين مقر دار المقولاتية من طرف معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	2014/10/30
8	أيام تكوينية	مقر دار المقاولاتية	تكوين الشباب حاملي المشاريع الذين هم في حالة إنجاز	يومي 29و2014/10/30
9	أبواب مفتوحة	القاعة المجاورة لدار المقاولاتية	عرض لمنتجات خاص بالشباب الجامعي حاملي المشاريع الممولين من طرف الوكالة	يومي 29و2014/10/30
10	يوم تحسيسي	كلية العلوم الاقتصادية	تقديم مفهوم ودور المقاولاتية في تحسين اختيار فكرة المشروع.	2014/12/02
11	يوم إعلامي وتكويني	كلية العلوم التكنولوجية	تقديم جهاز الوكالة ودار المقاولاتية .	2015/01/05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات دار المقاولاتية بجامعة الجلفة.

وقد شهدت الدار منذ إنشائها إقبالا ملحوظا من طرف الطلبة والباحثين، وخاصة طلبة قسم سنة ثانية ماستر تخصص "مقاولاتية وتسيير المؤسسة " والذين بلغ مجموعهم ستون طالب وطالبة، وقد اختاروا مواضيع تخرجهم في نفس مجال دار المقاولاتية ، وينتظر منهم تجسيد ذلك على أرض الواقع بالتعاون مع دار المقاولاتية.

كما كان إقبال الطلبة الجامعيين على الوكالة بعد حضور نشاطات الدار وتلقى تكوينات بها، لإتمام إجراءات إنشاء وتمويل مشاريعهم منذ إنشاء دار المقاولاتية و الى غاية شهر فيفري من سنة 2015 وفق الآتي: [1]

الجدول رقم09: توزيع المقبلين على إنشاء مؤسساتيهم حسب الجنس

	أنثى	ذكر	المجموع
العدد	15	26	41
النسبة	36.58%	63.42%	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات دار المقاولاتية بجامعة الجلفة.

من أبرز الملاحظات التي يمكن استخلاصها من هذا الجدول هو أن نسبة المقبلين على الوكالة لإنشاء مؤسساتهم بعد إنشاء دار المقاولاتية، هم ذكور بنسبة 63.42%، وهذا يرجع إلى طبيعة سكان ولاية الجلفة المحافظين.

الجدول رقم10: توزيع المقبلين على إنشاء مؤسساتهم حسب سنة الإنشاء.

	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	المجموع
العدد	08	32	01	41
النسبة	19.51%	78.04%	02.45%	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات دار المقاولاتية بجامعة الجلفة .

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تصاعدا في وتيرة عدد المقبلين على إنشاء مؤسساتهم ففي عام 2013 بلغ حوالي 08 مشاريع، ليتضاعف عددهم بثلاث مرات سنة 2014 حيث

[1] دبدبار أمينة، عراش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقولاتية جامعة قسنطينة وجامعة الجلفة ،مجلة آفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي، دورية سداسية أكاديمية دولية محكمة، العدد 03،جانفي 2019 ، ص25 .

وصل إلى 32 مشروع مؤسسة، أما في بداية سنة 2015 وخلال الشهرين الأولين من السنة فقد وصل عدد المشاريع المنشأة مشروع واحد . [1]

الجدول رقم11 : توزيع المقبلين على إنشاء مؤسساتهم حسب نوع التمويل

	ثنائي	ثلاثي	المجموع
العدد	03	38	41
النسبة	07.32%	92.68%	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات دار المقاولاتية بجامعة الجلفة.

يتمح من الجدول أعلاه، أن تمويل المشاريع المنشأة من طرف خريجي جامعة الجلفة المستفيدين من تكوينات في دار المقاولاتية كان أغلبه ثلاثي (صاحب المشروع + الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب+ البنك)، وبنسبة 92.68%.

الجدول رقم12: توزيع المقبلين على إنشاء مؤسساتهم حسب نوع النشاط.

	المهن الحرة	الخدماتية	الصناعية	المجموع
العدد	12	11	18	41
النسبة	29.26%	26.82%	43.92%	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات دار المقاولاتية بجامعة الجلفة.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المشاريع المنشأة من طرف خريجي جامعة الجلفة المستفيدين من تكوينات في دار المقاولاتية كانت ذات طبيعة صناعية حيث بلغ عددها ب 18 مشروعا، أما باقي المشاريع فكانت بنسبة 29.26% كمهن حرة والباقي مشاريع خدماتية أي بنسبة 26.82%[2]

[1] هواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

[1] هواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص 17.

8/ أهداف دار المقولاتية

أما عن أهداف دار المقاولاتية يمكن إيجازها فيما يلي:

-تفعيل دور الجامعة لمرافقة الشباب والطلبة بالاستشارات والدراسات الميدانية؛

-تحسيس الطلبة بقيم ومبادئ المقاولاتية كآلية أساسية لإدماجهم في سوق الشغل؛

-ترسيخ ثقافة المقاولاتية وتطوير روح المبادرة لديهم؛

-إتاحة مساحة مفتوحة للطلبة على L'Andi و La Cnac و L'Ansej و L'Angem و...

-التمكن من بعض المؤهلات والمهارات المتعلقة بالعقلية المقاولاتية؛

-مرافقة الشباب لإنجاح مشاريعهم مرورا بالجامعة لتسهيل عملية الشباب في التعامل مع الشركاء الاقتصاديين بالخبرة اللازمة والمطلوبة؛

-همزة وصل بين المتخرجين حاملي الشهادات وبين المؤسسة التي ستشرف على تمويلهم . [1]

9/ أهمية وضرورة دار المقولاتية

إن فكرة إنشاء دار المقاولاتية على مستوى الجامعة جاء نتيجة لعدة اعتبارات أهمها: [2]

[1] هواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

[2] راهم ليندة، دور المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة دراسة حالة دار المقولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر محمد ،بسكرة، سنة 2020|2019 ،ص 46-47 .

✓ إن ترقية التشغيل ومكافحة البطالة تشكلان أحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتشغيل،

✓ أهمية المورد البشري المؤهل في نجاح استراتيجية التشغيل ،

✓ اعتبارا لسياسة الوزارة المكلفة بالتعليم العالي في مجال تعزيز التواصل والتنسيق بين الجامعة والمحيط الإقتصادي والاجتماعي من أجل تكريس العلم والمعرفة لخدمة متطلبات الاقتصاد الوطني،

✓ المساهمة المتزايدة للمؤسسة المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،

✓ لضرورة تعزيز العالقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي،

✓ اعتبارا لضرورة تدعيم التشاور والش ا ركة بين قطاعي العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي من أجل ترقية الفكر المقاولاتية في الوسط

الوسط الجامعي وتطويره.

✓ تنفيذا لاتفاقية الإطار للشراكة المبرمة بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 09 مارس 2017

الفصل الخامس: الدراسات السابقة

1. -الدراسة الأولى
2. الدراسة الثانية
3. الدراسة الثالثة
4. -الدراسة الرابعة
5. -نقد وتقييم الدراسات
6. -مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

خلاصة الفصل

سنتناول في هذا الفصل الدراسات السابقة ونتطرق إلى عنصرين الأول يتعلق بعرض ونقد الدراسات السابقة، أما الثاني فنعالج من خلاله مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:

أولا: المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

– صاندرا صايبي، أطروحة دكتوراه علوم بعنوان "المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، جامعة قسنطينة، 2014 ،

دارت الدراسة حول تحليل العوامل المؤثرة على المقاولية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال معرفة وتحليل المواصفات التي يتمتع بها المقاول الجزائري و الإمكانيات المتاحة لها والتي تؤثر على تنمية الروح المقاولاتية لديه، و معرفة مدى وجود تفكير استراتيجي من طرق المقاول و الحكومة الجزائرية الذي يصبان في تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومراجعة مستوى تدخلات الحكومة الجزائرية عبر الهياكل والبرامج الداعمة للمقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتم اعتماد الجانب التطبيقي في هذه الدراسة على أداة الاستبيان بعينة تضم 174 من

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من ولايات قسنطينة وميلة وجيجل.

وهدفت الدراسة إلى جملة من الأهداف نذكر منها :

–محاولة تبيان واقع وحقيقة المقاولية وما آلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الانتقالية عامة و الاقتصاد الجزائري خاصة.

–تحليل المشاكل الحالية التي تعارض تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجهات الاستراتيجية الموجهة لها.

– محاولة بناء نموذج خاص بالمقاول الجزائري في كل من ميلة وقسنطينة وجيجل مع عرض الظروف والشروط التي تمكن من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات محل الدراسة عامة والجزائر خاصة في ظل الرهانات التي يفرضها المحيط

وتوصلت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج نذكر منه: [1]

– تبنت الجزائر العديد من السياسات والآليات الي تهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لا تزال هذه لمؤسسات تعاني نقصا ومشاكل.

–تعتبر الولايات الثالث محل الدراسة لها إمكانيات هائلة قابلة لاستثمار وأن غالبية المقاولون اختاروا العمل الخاص وبناء مشاريعهم بدافع الهروب من البطالة.

– فسر المقاولون سبب عدم لجوءهم لهيئات المرافقة بكفاية الإمكانيات المادية والمالية بالدرجة الأولى وتجنب معدلات الفائدة الربوية .

ثانيا: "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر

– محمد قوجيل، أطروحة دكتوراه علوم بعنوان "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر" جامعة ورقلة،2016.

دارت هذه الدراسة حول تحليل العوامل المؤثرة في البروز المقاولاتية ومدى تكاملها ومعرفة مساهمة السياسات الحكومة الجزائرية في تنمية البروز المقاولاتي وتحليل دور أداء هيئات الدعم والمرافقة للمقاولاتية في البروز المقاولاتي . وتمت الدراسة الميدانية من خلال استخدام أداة الاستبيان على ععينة118 مقاول أصحاب المؤسسات الصغيرة المنشأة في إطار كل من ANDI , ,ENJEM , CNACعلى مستوى بعض الولايات الجنوبية و الشرقية.ANSEJ

[1] صاندرا صايبي، أطروحة دكتوراه علوم بعنوان »المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قسنطينة، 2014.

وهدفت هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نذكر منها :

– محاولة التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على البروز المقاولاتي وكيفية مساهمة السياسات الحكومية في تفعيلها.

– محاولة تحديد أهم العناصر التي يجب التركيز عليها لتنمية ثقافة مقاولاتية في الجزائر؛

– محاولة تقييم البيئة الاقتصادية والتشريعية وتحديد الإيجابيات و النقائص بغرض الوصول إلى مناخ أعمال مشجع على النشاط المقاولاتي؛

– محاولة تشجيع أداء هيئات الدعم و المرافقة المقاولاتية في الجزائر التي تنعكس على نجاح وفعالية واستمرارية المؤسسات الناشئة.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: [1]

– استراتيجية دعم المقاولاتية لا بد أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين ولايقتصر الأمر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسؤولية.

– المقاولاتية في الجزائر تواجه قيودا كثيرا في الجزائر من حيث الدعم الاجتماعي و الثقافي والفساد الإداري والبيروقراطية.

– إشكالية التمويل وضعف المهارة والتكوين وصعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع؛

– ضعف فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة من طرف للحكومة إلا أن مرتبة الجزائر أخذت بالانخفاض في ترتيب البنك الدولي في السنوات الأخيرة من المرتبة 164 سنة 2007 إلى مرتبة 154 في سنة 2015.

[1] محمد قوجيل، أطروحة دكتوراه علوم بعنوان"دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، جامعة ورقلة ، 2016 .

– سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولاتي.

ثالثا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري

–زرفة بولقواس، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل بعنوان " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري " ، جامعة باتنة، سنة 2011، 2012 .

والتي انطلقت من التساؤلات التالي:

–كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعيد لظاهرة العمل قيمتها ، انطلاقا من مؤسسات القطاع العام ، وتؤسس لديناميكية عمل فاعلة خاصة بالقطاع الخاص؟

–كيف هي الآليات التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقطاب عمالتها والتي بإمكانها أن تعطي حيوية للقطاع الخاص الجزائري؟[1]

–العينة وكيفية اختيارها:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العينة العمدية في اختيار المؤسسات لأنها تتوافق طبيعة الموضوع المتعلق بمؤسسات القطاع الخاص، فمن الصعب الدخول إلى بعض المؤسسات الخاصة وكيف بإجراء الدراسة فيها ، أما الأسلوب اختيار العينة في كل مؤسسة فكان حصرا شاملا، رغم أن ذلك لم يتحقق لوجود غيابات في أيام إجراء الدراسة حيث تمثل مجتمع البحث في ثلاث مؤسسات متواجدة كلها في باتنة، كل مؤسسة تمثل نشاط في قطاع معين يبلغ عدد عمال المؤسسة المنتمية لقطاع الصناعة 97 عاملا (حجم العينة 76 عاملا) والمؤسسة المنتمية لقطاع التجارة والخدمات 35 عاملا (حجم العينة 30عاملا) بينما عدد عمال مؤسسة قطاع البناء والأشغال العمومية 70 عاملا (حجم العينة بلغ 57) .

[1] زرفة بولقواس، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل بعنوان " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري " ، جامعة باتنة، سنة 2011، 2012 .

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي للاطلاع على جميع الأدبيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى القطاع الخاص الجزائري، بغرض تسهيل عملية جمع البيانات والمعلومات والتي من خلالها تم تصور عام للموضوع ومن ثم اتضحت كيفية بناء الخطة كما تم تمكن من صياغة المشكلة وفرضيات الدراسة.

اعتماد المنهج الاستقرائي لملاحظة جزئيات الموضوع بطريقة تحليلية بهدف اشتقاق بعض القوانين، من خلال تعميم النتائج التي تم التوصل إليها.

وهدفت الدراسة إلى جملة من الأهداف نذكر منها :

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بديناميكية في مجال توليد فرص العمل ،وأصبحت البديل للمؤسسات الكبيرة في معظم دول العالم ومنها الجزائر؛

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أساس القطاع الخاص في الجزائر؛

-تطورت مؤسسات القطاع الخاص عبر ثلاث مراحل هي : مرحلة الغموض، مرحلة الاعتراف وأخيرا مرحلة الإصلاح؛

-في الجزائر عرض العمل أكبر من الطلب عليه ،الأفراد هم من يبحثون عن العمل وليس المؤسسة؛

-المستوى التعليمي المنتشرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هو المستوى الجامعي؛

رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائلي، وأهدفها ترتبط بمالكيها الذين يطمحونا إلى تطويرها وتوسيعها، ويمثل هؤلاء فئة المقاولين الجدد والذين لم يحصلوا على تدريب إداري لكنهم مدركين لمكانة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ الهرم الإداري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيط ، الأجور غير واضحة علما أن الاستقطاب يتم

للعمالة المتكونة في مؤسسات أخرى، والتوظيف يجري بطريقة غير رسمية في أغلبها، وأهم ما يجذب الأفراد إلى العمل في هذا القطاع: البطالة، العائد المادي، التعامل الإداري؛

رابعا: دار المقولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال

-هواري معراج و فتيحة عبيدي ، دار المقولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أنموذج "،دراسات، العدد 17جامعة الاغواط .

دارت هذه الدراسة حول دار المقولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال من أجل تحديد الدور الذي تؤديه دار المقاولاتية بجامعة الجلفة لتحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم المال والأعمال وتحرير أفكاره الابتكارية في مجال المقاولاتية وتعمل هذه الدراسة لمعرفة دور دار المقولاتية في تفعيل فكرة إنشاء مؤسسات لدى طلبة الجامعات، فبعد أن كان الخريج الجامعي يبحث عن منصب شغل أصبح هو من يخلق ويوفر مناصب الشغل، ويتحقق ذلك بدمج وربط ثقافة المقاولاتية ببرامج التعليم العالي، التي يتمكن من خلالها بإكتساب مختلف المهارات (المهنية، التقنية الإدارية والشخصية) والمواقف والسلوكيات، وتنمية

الروح المقاولاتية بما تحمل في طياتها من روح المبادرة والمخاطرة، وثقافة العمل الحر...، والتي تم تنميتها وتنميتها عن طريق برامج الدعم التي تمي خلقها على مستوى الجامعة كدار المقاولاتية.

وهدفت الدراسة إلى جملة من الأهداف نذكر منها :

-تعريف الطالب بالفكر المقاولاتية وتحسيسه بدوره في حل مشكلة البطالة، وأن المقاولة تبقى خيارا له وليست بديلا ؛

-تحضير أرضية لتدريس مقاييس تتعلق بإنشاء المؤسسات؛[1]

-تحديد رؤية الطالب لآليات التشغيل المتوفرة؛

- أغلبية المقاولين ليسوا على دراية كاملة لأجهزة الدعم والمرافقة المطبقة من قبل الدولة والاعتماد على الموارد الخاصة في تمويل مشاريعهم؛

- تأييد أغلبية المقاولين على أن الإجراءات الخاصة بإنشاء مؤسسة في الجزائر ليست بإجراءات بسيطة وتعتبر من أهم العقبات التي تواجه المقاول في الجزائر؛

- لم يلمس تأثيرا واضحا للروح المقاولاتية المرتبطة بالرغبة في الابتكار والتغيير التي تعتبر شبه غائبة عند المقاولين الجزائريين وكل همهم هو الخروج من البطالة وتحسين ظروفه كما سبق القول، مما ينعكس سلبا على مدى استمرارية المؤسسات المستحدثة في الجزائر؛

- قامت الجزائر بإصلاحات معتبرة في ترقية المقاولاتية لتدعيم الاقتصاد ككل إلا انها تبقى هذه الإصلاحات غير كافية حيث ال يزال المقاول يعاني العديد من المشاكل ؛

نقد وتقييم الدراسات

1* **بالنسبة للدراسة الأولى** بعنوان "المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، لدى طلبة الجامعات -دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة ، إنصبت فقط على طلبة جامعة واحدة، كما أنها لم تتناول كل جوانب الدعم لدار المقاولاتية وهو البرامج التكوينية، وقد خلصت الدراسة إلى أن دار المقاولاتية تساهم في تمكين الطلبة من الدخول إلى عالم الأعمال من خلال تقديم الدورات التدريبية والإستشارات التجارية وتوفير بيئة أعمال متكاملة تساعدهم في تحقيق واستدامة مشاريعهم، إلا أن هذه العناصر غير كافية لتفعيل الروح المقاولاتية التي تفعل بدورها فكرة إنشاء المؤسسة .

[1]-هواري معراج و فتيحة عبيدي ، دار المقولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أنموذج "،دراسات، العدد الاقتصادي ، المجلد 07،العدد01،جانفي 2016،جامعة الاغواط

2* أما الدراسة الثانية بعنوان "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر وتهدف هذه الدراسة إلى ترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة، ليتمكن الطالب من إنشاء مشروع بعد التخرج، وقد انصبت على طبيعة التكوين المقاولاتي، الجنس، المستوى الدراسي، و محيط الطالب، وقد توصلت إلى أن تفكير الطلبة في إنشاء

مشروع بعد التخرج يختلف وفقا للثقافة المقاولاتية التي يمتلكونها، وأن الجامعة ملزمة بتطوير هذه سياسات دعم المقاولاتية لديه عن طريق تضمينها في البرامج البيداغوجية، ولكن في الحقيقة ليس فقط هذه السياسات الداعمة والثقافة المقاولاتية هي التي تدفع الطالب إلى التفكير في إنشاء مؤسسته الخاصة، فهناك عوامل كثيرة أخرى .

3* تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اغلب المؤسسات واخذ عينة من ثلاثة مؤسسات متواجدة كلها في باتنة في التوجه نحو إ نشاء مؤسساتهم الخاصة، بإجراء دراسة ميدانية شملت 163 عاملا، موزعين على ثلاثة مؤسسات بمختلف القطاعات باستعمال استبيان الذي وزع على مفردات عينة الدراسة مع إرفاق توضيحات حول هدف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المعايير الاجتماعية لهما تأثير على الرغبة المقاولاتية، كما توصلت إلى وجود اختلاف في تأثير العوامل المحددة لي الرغبة المقاولاتي، فهذه الدراسة جزئية سواء من حيث العينة المدروسة أو من حيث العوامل المحددة للرغبة في إنشاء المؤسسات، وهذه العوامل تعتبر نسبية في تأثيرها على الرغبة في حول التوجه نحو المقاولاتية ودعم المؤسسات الحاضنة الصغيرة والمتوسطة.

4* **مقال حول دار** المقولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أنموذج تمحور حول: لماذا تشهد الجزائر ضعفا في نسبة المقاولاتية خاصة بين فئة الطلبة رغم تزايد هذه الفئة سنويا، وتقترح من أجل ذلك وخاصة على مستوى الجامعة، تعميم LMD، إنشاء دار المقاولاتية، تعميم مقياس المقاولاتية والتركيز على

المرافقة، فالمقال يركز على عوامل محددة لتنمية الثقافة المقاولاتية، إلا أن هناك عوامل أخرى ظرفية وبيئية تلعب دورا مهما في هذا الإطار.

6-الاستنتاجات العامة :

تتميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة في عدة نقاط أهمها :

• موضوع الدراسة هو دور المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني دراسة حالة لدار المقاولاتية بجامعة الجلفة ، وهو يختلف عن الدراسات السابقة فبعضها يدرس الثقافة المقاولاتية وأخرى تركز على إنشاء المؤسسة ...

• تناولت الدراسة دار المقاولاتية بالتفصيل على اعتبار أن هذا الموضوع حديث وهناك العديد من الجامعات لم يتم فيها إنشاء هذا الجهاز،

• ركزت الدراسة على محورين أساسيين لدار المقاولاتية وهما الأنشطة وأهمية دار المقولاتية والصعوبات التي تواجهها،

• دراستنا ركزت على الجانب التنظيمي والهيكلي لدار المقاولاتية، باعتباره عنصرا مهما في نجاح أو فشل دار المقولاتية.

و إنطلاقا من إشكالية البحث المتمثلة ما مدى دور المؤسسة الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني ومساهمتها في تفعيل روح المقولاتية لدى طلبة الجامعة، تناولنا هذا الفصل الخاص بالأدبيات الميدانية والتطبيقية في محورين الأول تكلمنا فيه حول دار المقاولاتية بجامعة الجلفة والمبحث الثاني فخصصناه للدراسات السابقة، حيث قمنا بعرض ونقد هذه الدراسات وأشرنا إلى مميزات دراستنا، ومن خلال

العرض نلاحظ أهمية العلاقة بين المقاولاتية والمرافقة تتجلى في أن المقاولات أو المؤسسات الحاضنة بصفة خاصة تعتبر أساس النسيج الاقتصادي، إنطلاقا من الخصائص

التي تميزها إلا أن نسب مهمة منها لا تستمر لمدة طويلة نتيجة لضعف قدرات ومهارات أصحابها، كما أن نسبة الطلبة الجامعيين منها منخفضة كثيرا، في الوقت الذي كان يفترض أن تكون هذه الفئة هي الرائدة في مجال إنشاء المؤسسات.

الخاتمة

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه الد راسة التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني ، ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم د راستنا إلى

جزئيين جزء نظري واخر تطبيقي تطرقنا في الأول إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية للمؤسسات الحاضنة والتنمية ودورها في الاقتصاد الوطني ، أما الفصل الثاني فكان عبارة عن د راسة ميدانية شملت دار المقولاتية بجامعة الجلفة،

حيث تمثلت النتائج المتوصل إليها فيما يلى:

•نتائج الدراسة النظرية:

من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري توصلنا أن للحاضنات دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، فهي تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع إقتصادية واعدة، كما تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية

عملت الدولة الجزائرية على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات من خبرات.

للحاضنات الأعمال دور فعال في دعم وترقية المشاريع المقاولاتية، وزيادة قدراتها التنافسية

الخاتمة

- **نتائج الدراسة الميدانية :**

من خلال نتائج الد راسة الميدانية وكذا اختبار الفرضيات توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر أهمها فيما يلى:

- إن القيام بعمليات تحسيسية وتوعوية متنوعة ومكثفة من قبل دار المقاولاتية يودي إلى اكتساب الطلبة لمعرفة تمكنهم من تطوير مهاراتهم المقاولاتية وزرع الروح المقاولاتية لديهم.
- إن المرافقة الجيدة لدار المقاولاتية تسمح للطلبة بالتمكن من الكفاءة في إنشاء مؤسساتهم.

- تسمح الدورات التكوينية المختلفة للطلبة بإيجاد فكرة مشروع، إنشاء المؤسسة، إعداد مخطط .أعمال أو تسيير مؤسسته حسب طبيعة التكوين، لأن تدعيم المستوى التعليمي والتدريبي للطالب يؤدي إلى تفعيل الروح المقاولاتية لديه.
- إن توفر الموارد البشرية والمادية والهيكلية تسمح لدار المقاولاتية بالوصول إلى أكبر عدد ممكن من الطلبة ومرافقتهم في سيرورتهم المقاولاتية،
- إن تذليل مختلف الصعوبات التي تواجه دار المقاولاتية تسمح لها بأداء مهامها وتحقيق أهدافها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

اولا : اللغة العربية

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عامل متغير، دار الشروق القاهرة، ط 2001
2. إبراهيم مشروب ،التخلف والتنمية، دار المنهل بيروت، لبنان ، ط 2009
3. إبراهيم مشروب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل، بيروت ، لبنان،طبعة ثانية، 2006
4. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2006
5. أمحد عارف العساف، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسرية عمان الأردن، ط 01، عام 2011
6. بجاوي مدني، التفرقة ين عقد العمل و عقد المقاولة : دراسة تحليلية و نقدية ، ط2، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014
7. بن عنتر عبد الرحمان ، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و افاقها ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد2، جامعة بومرداس ، 2002
8. حسن نافعة وآخرون، أسس التحديث والتنمية في الوطن العربي في زمن العولمة ،المؤسسة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن،ط 01 ،2009
9. خبابة عبد الله ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :الية لتحقيق التنمية المستدامة ، دط ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2013
10. سالم عرفان، الجديد في إدارة المشاريع لصغيرة ، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ،سنة 2011،
11. سمير جاد ، معجم المصطلحات المعاصرة في العلوم الإنسانية : الشامل بمصطلحات علم النفس و التربية و علم الاجتماع و الفلسفة و مناهج البحث و علوم البيئة و المعلوماتية، د ط ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهر ة ، 2015
12. طالم علي ،فيلالي بومدين ، اشكالية التنمية في الجزائر متوفر على الموقع التالي :
13. طوني بينيت واخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة "معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع"، تر: سعيد الغانمي، ط 01، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، لبنان، 2010

14. عبد السلام أبو قحف ، العولمة وحاضنات الأعمال، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية ، ط ، 2002
15. العلوم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة سطيف 6 ، الجزائر، السنة الجامعية :-2014 – 2015
16. على بن هادية وآخرون ،القاموس الجديد للطالب :معجم عربي مدرسي الفبائي ،ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1991
17. عمر أمن علي ، ادارة المشروعات الصغيرة مدخل بيني مقارن ،الدار الجامعية ، الإبراهيمية – مصر ، 1999،
18. فريد النجار ،الصناعات والمشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم)مدخل ر واد العمال (،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2006
19. فضل هللا علي فضل هللا، إدارة التنمية منظور جديد مفهوم التحديث، ط 03، مطابع نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض المملكة العربية السعودية، 1997
20. لحلول فايزة و جمعي فاطمة ، المعوقات الثقافية لمساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف
21. محمد صالح الحناوي و محمد فريد الصحف ، مقدمة في الأعمال والمال ، الإسكندرية : الدار الجامعية، 1999،
22. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003
23. ناصر المنصور، الريادة في الأعمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة،دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية– دمشق، السنة
24. هشام مصطفى الجمل ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006
25. هشام مصطفى الجمل ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006

ثانيا : الرسائل والمذكرات

1. بداوي سفيان ،ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول ، دراسة ميدانية بولاية تلمسان ، اطروحة دكتوراه ، جامعة ابي بكر بالقايد ،تلمسان ،الجزائر ،2015-2014
2. بلقاسم نويصر، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية –دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف–،أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2010/2011
3. راهم ليندة، دور المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة دراسة حالة دار المقولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر محمد ،بسكرة، سنة 2019|2020
4. ريم لونيسي ،((المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر)). رسالة لنيل شهادة الماجيستر ، قسم العلوم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة سطيف 6 ، الجزائر، السنة الجامعية :-2014 - 2015
5. زميت الخير، "مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية"، أطروحة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة آكلي محند أو رابح، البويرة، 2014 – 2015
6. سفيان بدراوي،((ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول)).رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية ،قسم علم الاجتماع التنمية البشرية كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية جامعة ابي بكر بلقايد،السنة الجامعية:2014\2015
7. صاندرا صايبي، أطروحة دكتوراه علوم بعنوان »المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة
8. فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، كلية الحقوق، الجزائر
9. محمد قوجيل، أطروحة دكتوراه علوم بعنوان"دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر ، جامعة ورقلة ، 2016
10. والمتوسطة في الجزائر"، جامعة قسنطينة، 2014.

11. زرفة بولقواس، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل بعنوان " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري " ، جامعة باتنة، سنة 2011، 2012 .

ثالثا: المجلات والملتقيات

1. محمد بن بوريان، تكنولوجيا الحاضنات في الوطن العربي: الفرص و التحديات ، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية والفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، 2004، جامعة ورقلة
2. حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة سطيف، العدد 02، 2003
3. بد الله سعد الهاجري،دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت"، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية 12-14أكتوبر، بالجمهورية التونسية، الكويت
4. العربية"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام 17و18 أفريل، 2006
5. نبيل محمد شبلي، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد97، جامعة دبي، 2004
6. الطاهر زياني محمد بوزيان، دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر، شلف ، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية، 18 أفريل 2006
7. دليلة بركان و حايف سي حايف شيراز، "حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بسكرة"، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 19افريل 2012
8. [1]

9. شريف غياط وآخرون، تجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأولى، المجلد 26، تاريخ 2008
10. جواد نبيل ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ماجد المؤسسات الجامعة للدراسات والنشر، بيروت،
11. وصاف سعيدي ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتنمية الصادرات ، الملتقى الوطني الأولى حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية يومي 9.8 افريل 2009
12. كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 07، جوان 2010
13. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010/2014، يوم الإثنين 24 ماي 2010، الجزائر، ص 04
14. بن عنتر عبد الرحمان ، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و افاقها ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد2، جامعة بومرداس ، 2002
15. بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر "تقييم اداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 2001-2016". مجلة
16. عدمان مريزيق ،المقاربات البيداغوجية لتدريس المقاولاتية و المقاربة بالكفاءات ،الملتقى الدولي حول المقاولاتية :التكوين و فرص الأعمال ،جامعة بسكرة ،الجزائر ،2010
17. قوجيل محمد ،قريشي يوسف (2017) سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر،العدد 07
18. هواري معراج، فتيحة عبيدي ، دار المقولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أنموذج "،دراسات، العدد الاقتصادي ، المجلد 07،العدد01،جانفي 2016،جامعة الاغواط
19. ديار أمينة، عراش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقولاتية جامعة قسنطينة وجامعة الجلفة ،مجلة آفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي، دورية سداسية أكاديمية دولية محكمة، العدد 03،جانفي 2019
20. دبديار أمينة، عراش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقولاتية جامعة قسنطينة وجامعة الجلفة ،مجلة آفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي، دورية سداسية أكاديمية دولية محكمة، العدد 03،جانفي 2019

21. هواري معراج و فتيحة عبيدي ، دار المقولاتية ودورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال "جامعة الجلفة أنموذج "،دراسات، العدد الاقتصادي ، المجلد 07،العدد01،جانفي 2016،جامعة الاغواط

رابعا : اللغة الاجنبية

- National business ,Incubator Association (NBIA), membre presse releases, 7/10/2000,
- -Jean-Pierre BECHARD, Les grandes question de recherche en entrepreneurship et éducation .cahier
- De recherche no 94-11-02.Ecole des Hautes Etudes commercailes HEC Montréal-p04
- 1 Moussaoui Abdenour, Berkane Youcef , développement de la culture Entrepreneuriale : contraintes et opportunités pour l'université Algérienne, Émes journées du développement ATM2014 Éthique, entrepreneuriat

خامسا : المواقع الالكترونية

- معجم المعاني لكل رسم معنى متوفر على الموقع التالي : https://almaany.com ،اطلع عليه يوم 2022/05/18 الساعة 15: 30
- مصدر مديرية الصناعة والمناجم ، مسيلة ، على الموقع التالي https://dim-msila.dzاطلع عليه يوم 2022/05/21 على الساعة 15.40
- مصدر مديرية الصناعة والمناجم ، مسيلة ، على الموقع التالي https://dim-msila.dzاطلع عليه يوم 2022/05/21 على الساعة 15.40
- مراد موالي الحاج، واقع ومصير السياسية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، "في الموقع الإلكتروني":
- /p 07. http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06
- عزوز الثقة ،تطور الاقتصاد الجزائري ، متوفر على الموقع التالي http: //startimes.dz اطلع عليه يوم 2022/05/24 الساعة15:40
- طالم علي ،فيلالي بومدين ، اشكالية التنمية في الجزائر متوفر على الموقع التالي : https://www.researchgate.net

ملخص :

تناولنا من خلال هذه دراسة تعرف على دور المؤسسات الحاضنة في تنمية الاقتصاد الوطني حيث تطرقنا الى الاشكالية وهي مامدى مساهمة المؤسسات الحاضنة في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية ومن اجل معالجة هذه الاشكالية قمنا بتقسيم الدراسة الى جزئين جانب نظري وجابب دراسةاثنوغرافية لدار المقاولاتية جامعة الجلفة ومنه تطرقنا الى خمس فصول الفصل الاول الاطار المنهجي واشكالية وفرضيات والفصل الثاني ماهية المؤسسات الحاضنة والفصل الثالث التنمية ودورها في تطوير الاقتصاد الوطني والفصل الرابع دار المقاولاتية بجامعة الجلفلة والفصل الخامس الدراسات السابقة والاستنتاج العام ومن بين النتائج التي توصلنا اليها ان للحاضنات دور فعال في دعم وترقية المشاريع المقاولاتية وزيادة قدرتها التنافسية في ظل استراتيجية وطنية واسعة لتنمية الاقتصادي

Résume

Dans le cadre de cette étude, nous avons examiné le rôle des institutions de soutien dans le développement de l'économie nationale. Nous avons parlé de la problématique , c'est-à-dire la mesure dans laquelle les institutions d'accueil contribuent au soutien et au financement des projets contractuels. Afin de résoudre ce problème, nous avons divisé l'étude en deux parties : l'étude théorique et ethnographique de la Maison des contrats, Université de djelfa،

Nous avons notamment constaté que les incubateurs jouent un rôle actif dans le soutien et la mise à niveau des entreprises contractantes et dans l'accroissement de leur compétitivité dans le cadre d'une vaste stratégie nationale de développement économique.